جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم إقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبين: – بن شناف سعاد

– مانع اكرام

بعنوان:

تأثير الضريبة على الهيكل المالي للمؤسسة الإقتصادية

(دراسة حالة مؤسسة كوندور إلكترونيكس)

أعضاء لجنة المناقشة

بلالطة رشاد	أستاذ محاضر ب	رئيسا
الاسم واللقب لحلو بوخاري	الرتبة أستاذ محاضر أ	مشرفا
بن منصور موسى	أستاذ	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وعرفان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه"

الحمد لله الذي وفقنا لهذا و يسر لنا سبل الصبر لإتمام هذه المذكرة، راجين من مولى عز و جل المزيد من التوفيق و النجاحات لما يحب ويرضى.

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه

ونسجل بكل تقدير و إحترام فضل الأستاذ المشرف لحلو بوخاري الذي ساعدنا لإنجاز هذه المذكرة.

و شكرا موصولا أيضا لأساتذتنا الأفاضل، أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير كل بإسمه و مقامه و نخص بالذكر الأستاذ كريم جايز.

دون أن ننسى بتقديم شكرنا لإطارات مؤسسة كوندور على ما قدموه لنا من مساعدة

على رأسهم السيد " بن شناف عز الدين" والسيدة "حجاج فريدة".

وإلى كل من كان لنا عونا في إثراء هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد.

شكرا

الإهداء

"و آخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين "

الحمد لله الذي ما تم الجهد و لا ختم سعي إلا بفضله

اهدي تخرجي لأبي و أمي حفظهم الله و رعاهم و أدامهم فوق رؤوسنا، لكل العائلة الكريمة التي ساندتني من إخوة و أخوات إلى صديقاتي ذكرهن الله بالخير، إلى كل من لهم أثر على حياتي، و إلى كل من أحبهم قلبي و نسيهم قلمي.

اللهم انفعني بما علمتني و انفع بي، فالحمد لله على حسن التمام والختام.

بن شناف سعاد

الإهداء

الحمد لله الذي أعانني بالعلم وأكرمني بالتقوى وجملني بالعافية وأنعم علي بالصحة حتى نلت مبتغاي، وقطفت ثمار جهدي بفخر واعتزاز وبكل امتنان

سوف اضع كلمات لكل من ترك بصمة في حياتي والذي ستذكره كتاباتي، أهدي خلاصة دراستي وثمرة جهدي:

إلى منبع الحنان والمشاعر المتدفقة إلى من ملأت دنياي أملا وشروقا وكانت شمعة تحترق لتنير دربي، إلى من أسهرتها الليالي ترعاني فأرسيت إليها أحزاني وعملت بها سعادة لنفسي "نجاحي" فكانت اسعدها نجاحي وأنساها شقاها.....**أمي الغالية حفظها الله لي.**

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من صرف الغالي والرخيص من أجلي، ومنحني الثقة ولم يخالف آمالي وطموحاتي، ارجو من الله أن يمد من عمرك لترى ثمار مازرعت بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوما اهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد.....**أبي حفظه الله.**

إلى أعز ما أملك في الوجود سندي اليوم وغدا أخوي:

أخي صابر وزوجته وأبنائه (إلياس، توفيق، أنفال، كريم) وأخي محمد وزوجته

إلى اخوتي الذين يشاركوني احزاني وأفراحي:

- سماح وزوجها عمار وابنائها (اماني، تهاني، آدم، إلينا).
- سهام وزوجها عبد الوهاب وأبنائها (أمير، ريهام).
- قمرة وزوجها اسماعيل وأبنائها (ريتاج، جواد).
- وداد وزوجها سمير وأبنائها (إياد، اسماعيل).
- لامية وزوجها يعقوب وأبنائها (إسحاق، وسيم، وأصغر كتكوت في العائلة "هاني").

إلى أختي الغالية نوال.

و إلى الذي احمله في قلبي

إلى أخوالي (عبد الله، حسان، رضا) وأبنائهم إلى خلاتي وأبنائهم.

إلى أعمامي (كمال، عباس، مراد) وأبنائهم.

إلى التي شاركتني في عملي هذا ونجاحي، "بن شناف سعاد".

لأصدقائي الذين أمضيت معهم أحلى لحظاتي في مشواري الدراسي (دوحة، زهراء، شيماء، صفاء، حفيظة).

ولكل من ساعدني من قريب أو بعيد، إلى كل هؤلاء أهدي هذا الجهد

والحمد لله على حسن الختام.

مانع إكرام

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الضريبة على الهيكل المالي لمؤسسة كوندور إلكترونيس خلال الفترة 2014-2016، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، و تم جمع مختلف البيانات والمعلومات و تحليل مختلف المتغيرات و المؤشرات الخاصة بدراسة الحالة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الضريبة على أرباح الشركات لها تأثير على مصادر التمويل الداخلية و الخارجية من خلال توفير الوفورات الضريبية، كما أنها تؤثر على المردودية المالية من خلال التأثير على النتيجة الصافية.

الكلمات المفتاحية: الضريبة، الضريبة على أرباح الشركات، الهيكل المالي، التمويل الذاتي، المردودية المالية.

Abstract:

The objective of this study was to examine how the imposition of taxes impacted the financial framework of Condor Electronics Corporation between 2014 and 2016. The Analytical descriptive approach was utilized in this study, which involved collecting a range of data and information. Multiple variables and indicators were analyzed to conduct a case study. The study yielded several notable findings, with one of the most significant being the impact of corporate profit tax on both internal and external sources of financing. The tax was found to generate tax savings, thereby influencing the financial profitability of Condor Electronics Corporation by affecting its net results.

Keywords: Tax**,** corporate profit tax, financial structure, self-financing capacity, financial return.

قـــائـــمـــــة المـــحـــــتـــويـــــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
ملخص الدراسة	ا
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	V
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	05
المبحث الأول: عموميات حول الضرائب	06
المبحث الثاني: علاقة الهيكل المالي بالضريبة	16
المبحث الثالث: الدرسات السابقة	28
خلاصة الفصل الأول	32
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	
تمهيد	34
المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة كوندور CONDOR	35
المبحث الثاني: تحليل الهيكل المالي وتأثير الضريبة على أرباح الشركات	46
خلاصة الفصل الثاني	55
الخاتمة	57
قائمة المراجع	60
الملاحق	63
فهرس المحتويات	-

قـــائـــمـــــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية	31
02	أصول ميزانية المؤسسة خلال الفترة الدراسة (2014-2016)	38-39
03	خصوم ميزانية المؤسسة خلال فترة الدراسة (2014-2016)	40
04	تغيرات أصول المؤسسة خلال الفترة 2014-2016	41
05	تغيرات الخصوم المؤسسة خلال الفترة 2014-2015-2016	41
06	أصول المزانية المالية المختصرة خلال السنوات 2014-2016	42
07	خصوم الميزانية المالية المختصرة خلال السنوات 2014-2016	43
08	جدول حساب النتائج خلال الفترة 2014-2015-2016	43-44
09	جدول حساب النتائج المختصر خلال الفترة 2014-2016	45
10	جدول تحديد النتيجة الجبائية خلال فترة 2014-2016	45
11	قيم قدرة التمويل الذاتي لمؤسسة كوندور خلال الفترة (2014-2016)	46
12	الأموال خاصة في غياب الضرائب لمؤسسة كوندور فترة (2014-2016)	47
13	التمويل الذاتي في وجود الضرائب لمؤسسة كوندور فترة (2014-2016)	47
14	الأموال الخاصة بعد الضريبة لمؤسسة كوندور فترة (2014-2016)	48
15	تطور الديون قصيرة الأجل لمؤسسة كوندور للفترة(2014-2016).	48
16	تطور الديون طويلة الأجل لمؤسسة كوندور لفترة (2014-2016)	49
17	نسبة المردودية المالية خلال السنوات 2014-2016	49
18	نسبة المردودية الإقتصادية خلال السنوات الثلاث 2014-2016	50
19	رأس المال العامل في ظل وجود الضرائب و غيابها خلال فترة الدراسة	51
20	احتياج رأس المال العامل خلال السنوات الثلاث2014-2015-2016	52
21	مبلغ الخزينة في ظل وجود الضرائب و عدمها خلال الفترة(2014-2016)	52
22	تطور النتيجة الجبائية مع النتيجة المحاسبية للفترة (2014-2016)	55

23	تطور الضريبة على أرباح الشركات لفترة (2014-2016)	56

قـــائـــمـــــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مكونات الهيكل المالي	19
02	الهيكل التنظيمي لشركة كوندور	37
03	تمثيل بالأعمدة البيانية لتطور مختلف الأصول خلال فترة الدراسة	41
04	تمثيل بالأعمدة البيانية لتطور مختلف خصوم الميزانية خلال فترة الدراسة	42
05	منحنى بياني يمثل تطور النتيجة الجبائية لمؤسسة كوندور خلال الفترة الممتدة (2014-2016)	55
06	منحنى بياني يمثل تطور الضريبة على أرباح الشركات لمؤسسة كوندور لفترة (2014-2016)	56

قـــائـــمـــــة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الميزانية المالية والجبائية وجدول حساب النتائج لسنة 2014	**63**
02	الميزانية المالية والجبائية وجدول حساب النتائج لسنة 2015	**68**
03	الميزانية المالية والجبائية وجدول حساب النتائج لسنة 2016	**73**

مقدمة

تمهيد:

تعد المؤسسة الإقتصادية الركيزة التي يقوم عليها أي إقتصاد وطني لأي دولة، حيث تتوقف فعالية أداء المؤسسة الإقتصادية على مدى قدرتها في التحكم في وظائفها لضمان بقائها وإستمراريتها، بمعنى أن بقاء أي مؤسسة واستمرارها يقاس بأدائها وبكفاءة هيكلها المالي بصفة خاصة. إذ استحوذ هذا الأخير على اهتمام بالغ من طرف المحللين الماليين والباحثين في مجال الإدارة المالية، حيث وجدوا أن هناك عدة عوامل تؤثر في تركيبته ومن بين هذه العوامل الضرائب والرسوم او الجباية بشكل عام.

تشكل الضرائب مصدرا تمويليا مهما للخزينة العامة للدولة، حيث يتم توظيف حصيلتها في تحقيق أهداف إقتصادية واجتماعية.

ومن أجل معرفة مدى تأثير الضرائب بشكل عام والضرائب على أرباح الشركات بشكل خاص على الهيكل المالي أخذنا نموذج للدراسة متمثل في مؤسسة كوندور للفترة 2014-2015-2016.

إشكالية الدراسة:

من خلال ماسبق فإن الاشكالية التي نسعى لمعالجتها من خلال هذه الدراسة تتمثل في الإجابة على السؤال التالي:

-كيف تؤثر الضريبة على أرباح الشركات في الهيكل المالي للمؤسسة الإقتصادية؟

من أجل معالجة وتحليل هذه الاشكالية وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يتم اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الإقتصادية؟
- هل هناك توافق بين النظريات المفسرة للهيكل المالي؟
- ماهو أهم عامل من العوامل المؤثرة على الهيكل المالي؟
- هل تؤثر الضريبة على الهيكل المالي لمؤسسة الإقتصادية محل الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- يعبر الهيكل المالي عن قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية.
- نعم يوجد توافق بين النظريات المفسرة للهيكل المالي.
- تعتبر الضرائب العامل الوحيد المؤثر على طبيعة وتشكيلة الهيكل المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- الضريبة على أرباح الشركات لا تؤثر على اختيار مصادر تمويل في المؤسسة محل الدراسة.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع المعالج وهو الضرائب والهيكل المالي، فهي تتناول تأثير الضريبة على أرباح الشركات، تتجلى أهمية الدراسة في إبراز تأثير الضريبة على أرباح الشركات (السياسة الجبائية) على المؤسسات الإقتصادية، ودورها في اختيار مصادر التمويل بأقل تكلفة ممكنة لتحقيق الهدف ألا وهو تعظيم قيمة المؤسسة.

أهداف الدراسة:

- الإحاطة بالأسس النظرية للضريبة والهيكل المالي.
- محاولة إبراز العلاقة بين الضريبة على أرباح الشركات والهيكل المالي للمؤسسة.
- التعرف على إذا ما كان الهيكل التمويلي لمؤسسة كوندور يتأثر بعامل الضريبة.

منهج الدراسة:

في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وقد تم الاعتماد على منهج دراسة حالة لمعالجة الفصل التطبيقي من خلال جمع مختلف المعلومات الضرورية وتحليل مختلف التغيرات والمؤشرات الهيكل المالي.

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية:** حددت بثلاث سنوات متتالية ابتداءا من 2014-2016.
- **الحدود المكانية:** تتمثل في مؤسسة كوندور، التي مقرها الاجتماعي بالمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- الميول الشخصي إلى مواضيع الضريبة.
- يندرج هذا الموضوع ضمن تخصصنا الإدارة المالية.
- الرغبة في التعرف على الواقع الضريبي وتأثيره على الهيكل المالي للمؤسسة.

صعوبات الدراسة:

كان بودنا أن نقوم بتحديث الإحصائيات إلى غاية 2022، لكن نظرا لقيام شركة بالتحويل إلى مجمع قد إكتفينا بسنوات التالية: 2014-2015-2016 و ذلك لضيق الوقت.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول عموميات حول الضرائب، علاقة الهيكل المالي بالضريبة، أما المبحث الثالث الدراسات السابقة، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية دراسة الضريبة على أرباح الشركات وتأثيرها على الهيكل المالي لمؤسسة كوندور إلكترونيكس، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم عام لمؤسسة كوندور إلكترونيكس، أما المبحث الثاني تحليل الهيكل المالي ومدى تأثير الضريبة على أرباح الشركات، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

تلعب الضريبة دورا هامًا في تمويل الخزينة العامة للدولة لكونها عنصر هام في إيرادات الدولة والتي تعتمد عليها في تغطية النفقات العامة.

وعليه فإن أهمية الضرائب، تبرز من خلال قدرتها على تغطية النفقات العامة من أجل تحقيق أغراض سياسية مالية، وفي هذا الفصل سنقوم بتعريف الضرائب وخصائصها، ومبادئها، وأنواعها، بالإضافة إلى ذلك سنقوم بدراسة الضرائب على أرباح الشركات I.B.S لما لها من تأثير على الهيكل المالي للمؤسسة، ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث الآتية:

المبحث الأول: عموميات حول الضرائب.

المبحث الثاني: علاقة الهيكل المالي بالضريبة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: عموميات حول الضرائب

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم وخصائص الضريبة والمبادئ العامة للضريبة وأهدافها وانواع الضريبة، وعموميات حول الضرائب على أرباح الشركات.

المطلب الأول: الضرائب وخصائصها

هناك العديد من التعاريف قدمت إلى مفهوم الضريبة وهي تتميز بمجموعة من الخصائص وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

اولا: تعريف الضرائب

تعددت التعاريف حول الضرائب ومن أهم التعاريف التي تناولت هذا الموضوع نذكر:

1- التعريف الأول: الضريبة: "إقتطاع مالي اجباري ونهائي دون مقابل وفقا لقواعد قانونية تقتضيه الدولة من الافراد حسب قدارتهم التكلفية من اجل تغطية اعباء الدولة والجماعات المحلية".[1]

2- التعريف الثاني: الضريبة: "هي إقتطاع مالي إلزامي ونهائي تحدده الدولة ودون مقابل بغرض تحقيق أهداف عامة".[2]

3- التعريف الثالث: يعرف بيار بالتران "Pierre Beltran " الضريبة بأنها " مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد نحو الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية".[3]

4- التعريف الرابع: تعرف الضريبة "بانها إقتطاع نقدي جبري تجريه الدولة او أحدى هيئاتها العامة على موارد الوحدات الإقتصادية المختلفة بقصد تغطية الاعباء العامة دون مقابل محدد، وتوزيع الاعباء بين الوحدات الإقتصادية وفقا لمقدرتها التكليفية".[4]

5- التعريف الخامس: الضريبة: "هي إقتطاع نقدي الزامي يتحمله المكلف ويقوم بدفعه بلا مقابل وفقا لمقدرته على الدفع، مساهمة منه في تحمل الاعباء العامة للحكومة وفي انجاح تدخل الدولة لتحقيق اهداف الضريبة".[5]

---

[1] خلاصي رضا، **النظام الجبائي الجزائري الحديث**، جباية الاشخاص الطبعيين والمعنويين ج1، دار هومة للطباعة والنشر، ط2، 2006،ص12.

[2] عزبي أحمد يوسف خطاب، **الضرائب ومحاسبتها**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص15.

[3] Pierre Beltran, **« La fiscalité en France »**, 6ème éditions Dalloz, paris, 1993, p : 423.

[4] طاهرالجنابي، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، بغداد، 2017، ص136.

[5] عدنان النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان–الاردن، 2017، ص55.

6- التعريف السادس: الضريبة هي " فريضة مالية يدفعها الأفراد بصفة جبرية ونهائية إلى الدولة دون مقابل مباشر، بهدف تغطية النفقات العامة".[1]

ومن خلال التعاريف السابقة نجد أن الضريبة هي مبلغ نقدي يدفع جبرا وعن طريق القانون وبصفة آنية من طرف أفراد طبيعيين او معنويين كانوا، لتغطية الأعباء العامة للدولة او أحدى هيئاتها العامة دون مقابل منها بغرض تحقيق أهداف عامة.

ثانيا: خصائص الضريبة

الضريبة إقتطاع إجباري: إذ يكون الالتزام بأداء الضريبة واجبا على الجميع المكلفين بأدائها مادام قد توافرت لديهم الشروط التي حددها قانون الضريبة وأن التهرب من أدائها جريمة تستوجب العقاب.

الضريبة إقتطاع نقدي: وهي عبارة عن مبلغ من النقود يؤديه الفرد إلى الدولة إلا أنه توجد في بعض المجتمعات الإشتراكية وبشكل محدود فرائض عينية لضمان بعض التدابير المعينة.

الضريبة إقتطاع بلا مقابل: أي أن يدفعه الفرد كضريبة لايخلق لمنفعته الشخصية أي موجب مقابل ولا يوليه بتالي أي حق خاص محدد على الدولة.

الضريبة تجبى بصورة نهائية: والجباية بصورة نهائية تعني أن مبلغ الضريبة تستوي فيه الدولة ويخرج عن ملكية الفرد ويدخل في ملكية الدولة بصورة نهائية دون أن تكون ملزمة بعد ذلك بإعادته إلى من دفعه.[2]

المطلب الثاني: المبادئ العامة للضريبة وأهدافها

في هذا المطلب سنتناول أهم قواعد وأهداف الضريبة مع التطرق إلى مختلف أنواعها

اولا: المبادئ العامة للضريبة(قواعد الضريبة)

✓ **العدالة:** من المعلوم أن هدف النظام الضريبي في أية دولة هو تحقيق العدالة إلى جانب اعتبارات آخرى، وقد تصور البعض أن العدالة تعني وجوب تطبيق نسبية الضريبة (الضريبة النسبية)، وسندهم في ذلك هو تحقيق المساواة في المعاملة الضريبة للمكلفين.

✓ **اليقين:** يقصد به ان تكون الضريبة معلومة واضحة بالنسبة للمكلف، إذ من الضروري أن يكون مكلف على علم تام بمدى إلتزامه بالضريبة، بحيث يتمكن في ضوء ذلك من تحديد موقفه المالي.

✓ **الملائمة في الدفع:** يجب أن تتلاءم أحكام الضريبة مع أقوال المكلفين، من حيث إختيار الوعاء واسلوب تحديده وكيفية جباية الضريبة وموعدها وإجراءاتها.

[1] Xavier Vandendriessche, Finances Publiques, Edition FACOMPO, France, 2008, p58.

[2] عبد الغفور ابراهيم أحمد، **مبادئ الإقتصاد والمالية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، 2009، ص238.

الإقتصاد في التحصيل: ويقصد بهذه القاعدة تأمين سهولة التطبيق ومرونته، وان تتجنب معوقات الروتين والتعقيد، مما يحتمل الإدارة المالية نفقات باهضة في سبيل تحصيل الضرائب.[1]

ثانيا: أهداف الضريبة

تصبو الضريبة في أي مجتمع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تحديدها في الآتي:

1.الأهداف المالية

ويقصد بها تغطية الاعباء العامة، اي ان الضريبة تسمح بتوفير الموارد المالية للدولة بصورة تضمن لها الوفاء بالتزاماتها اتجاه الإنفاق على الخدمات المطلوبة لأفراد المجتمع، أي تمويل الإنفاق على الخدمات العامة وعلى إستثمارات الإدارة الحكومية (كبناء السدود والمستشفيات والجامعات وشق الطرق...الخ).

2. الأهداف الإقتصادية:

ويقصد بها أن الضريبة تستخدم بهدف الوصول إلى حالة الاستقرار الإقتصادي، غير مشوب بالتضخم او بالانكماش وأصبحت في إطار الدولة الحديثة أداة للتأثير في الاوضاع الإقتصادية وتحقيق الاستقرار الإقتصادي. وكما تهدف إلى تشجيع بعض أنواع المشروعات لاعتبارات معينة فتعفيها من الضرائب كليا او جزئيا، وحماية الصناعات الوطنية ومعالجة العجز في ميدان المدفوعات ويتم ذلك بفرض ضرائب جمركية مرتفعة على الاستراد من الخارج وبإعفاء الصادرات من الضرائب كليا او جزئيا، واستعمال حصيلة الضرائب المفروضة على أصحاب الدخول المرتفعة لتمويل النفقات الحكومية مما يعمل على زيادة الاستهلاك، وبالتالي يعمل على رفع الطلب الكلي وهذا من أجل تحقيق التشغيل الكامل، وتخفيض معدل الضريبة على الأرباح المعاد إستثمارها من أجل توسيع الاستثمار.

1- الأهداف الاجتماعية:

تعمل الضريبة على تحقيق بعض الأغراض الاجتماعية والتي تكمن في تخفيف حدة التفاوت بين الدخول والثروات المرتفعة، وذلك بأن تعتمد الدولة على زيادة الضرائب على أصحاب الدخول والثروات المرتفعة ثم تقوم بإعادة توزيع حصيلتها على أصحاب الدخول المنخفضة، ويتم ذلك من خلال التصاعدية على الدخول. وجلب أكبر قدر ممكن من المساكن بهدف التخفيف من أزمة السكن، وذلك بإعفاء مداخيل الكراء من الضريبة او منحها تخفيض.

[1] طاهر الجنابي، **مرجع سبق ذكره**، ص 142.

2- الأهداف السياسية:

" أي أن الضريبة أصبحت مرتبطة بشكل مباشر بمخططات التنمية الإقتصادية والاجتماعية العامة"، ففرض رسوم جمركية مرتفعة على منتجات بعض الدول، وتخفيضها علة منتجات آخرى يعتبر استعمالا للضريبة لأهداف سياسية، كما هو الحال في الحروب التجارية بين البلدان المتقدمة (اليابان والولايات المتحدة الأمريكية).[1]

ثالثا: أنواع الضريبة

يمكن تصنيف الضرائب بالاستناد إلى عدة معايير وهي:

1. معيار وعاء الضريبة:

حسب المعيار نجد الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة.

1.1الضريبة الوحيدة: L'impôt unique

الضريبة الوحيدة تفرض على عنصر وأحد فقط مع العناصر المحتمل أن تخضع للضريبة وتسمى هذه الانظمة الوحيدة، ومن امثلة ذلك الأظمة الضريبية التي تقصر فرض الضريبة على الدخل او الإنفاق او الإنتاج...إلخ.

2.1 الضرائب المتعددة: Multiplicité de l'impôt

الضرائب المتعددة تفرض على أكثر من عنصر من عناصر الإخضاع الضريبي، وفي هذه الحالة تسمى هذه الأنظمة بأنظمة الضرائب المتعددة، حيث يتضمن النظام الضريبي الواحد أكثر من ضريبة، مثل الضريبة على الدخل وضريبة أخرى على الثروة وضريبة ثالثة على الإنفاق...وهكذا[2].

2.معيار تحمل العبء الضريبي:

وفقا لهذا المعيار نميز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة بمايلي:

1.2 الضرائب المباشرة: Les impôts directs

هي الضرائب التي يتحملها المكلف مباشرة، ولا يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر بأي حال، فمثلا ضريبة الدخل سواء كانت على الأشخاص كما هو الحال بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي(I.R.G). أم

[1] حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية- بن عكنون- الجزائر، الطبعة الثانية، 2007، ص 11-13.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، **إقتصاديات الضرائب (سياسات -نظم- قضايا معاصرة)**، الدار الجامعية، الابراهمية، الاسكندرية، 2006، ص60.

على الشركات كما هو الحال بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات(I.B.S) يتحملونها مباشرة دون استطاعتهم نقل العبء إلى غيرهم.

2.2 الضرائب غير المباشرة: Les impôts indirects

وهي عكس الضريبة المباشرة، أي أن المكلف يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر مثل ضرائب الجمارك، التي تكون يستطيع نقل عبئها إلى المستهلكين، ومن الأمثلة لهذه الضرائب غير المباشرة نذكر: الحقوق والرسوم الجمركية على الواردات، والضريبة على المبيعات والضرائب على الإنتاج.

3.معيار معدل او سعر الضريبة: Le taux de l'impôt

يتحدد معدل الضريبة بشكل عام من طرف السلطات العامة بناءا على احتياجات من تغطية أعبائها. وتبعا لمعيار معدل الضريبة نجد الضريبة النسبية والتصاعدية.

1.3. الضريبة النسبية: L'impôt proportionnel

يقصد بها تلك الضريبة المحسوبة على أساس معدل ثابت مهما كان حجم المادة الخاضع للضريبة، ومن أمثلة الضرائب النسبية، الضريبة على أرباح الشركات التي تفرض بمعدل 30% على قيمة أرباح الشركات، والرسم على القيمة المضافة الذي يفرض بمعدل7% او 17% على رقم الأعمال...إلخ.[1]

2.3. الضريبة التصاعدية: L'impôt progressif

وتكون الضريبة تصاعدية إذا كان سعرها يزداد بإرتفاع المادة الخاضعة للضريبة.[2]

4.حسب ظروف وضع الضريبة:

طبقا لهذا المعيار نجد الضريبة التوزيعية والضريبة القياسية.

1.4. الضريبة التوزيعية:

تلك التي لايحدد المشرع معدلها مسبقا، ولكنه يقوم بتحديد حصيلتها الإجمالية، وفي مرحلة تالية يقوم بتوزيع هذه الحصيلة على المكلفين بها لمساعدة الأجهزة الإدارية في منطقة مختلفة، تحسب ما يملكه كل فرد من المادة الخاضعة للضريبة، وحينئذ يمكن معرفة معدل الضريبة.

2.4. الضريبة القياسية:

او كما يفضل تسميتها بالضريبة التحديدية، وهي تلك التي يحدد المشرع معدلها مقدما دون أن يحدد حصيلتها الإجمالية بصورة قاطع، تاركا أصل تحديدها للظروف الإقتصادية.[3]

---

[1] حميد بوزيدة، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

[2] طاهر الجنابي، **مرجع سبق ذكره**، ص148.

[3] محمد عباس محرزي، **إقتصاديات الجباية والضرائب**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، بوزريعة الجزائر، 2003، ص79-81.

5.معيار الواقعة المنشئة للضريبة: Le fait générateur

يقصد بالواقعة المنشئة للضريبة، أن الالتزام بالضريبة ينشأ بمجرد توافر تلك الظروف الموضوعية والشخصية التي تؤدي إلى ظهور الالتزام بالضريبة. وطبقا لهذا المعيار نميز مايلي:

1.5. الضرائب على رأس المال: Impôts sur le capital

التي تنشأ عن واقعة تملك رأس المال، ويقصد بواقعة تملك رأس المال من الناحية الضريبية، مجموع الأموال المنقولة (الأسهم، السندات...)، والعقارية (المبنية، وغير مبنية) التي يمتلكها الشخص في لحظة معينة، والقابلة للتقدير بالنقود، سواء كانت تدر دخلا أم لا. ومن أمثلتها حقوق التسجيل المدفوعة لمناسبة تملك عقار مبنى او غير مبنى وبمقابل.

2.5. الضرائب على الدخل: Les impôts sur le revenu

والتي تتولد عن واقعة تحقق الدخل. ويفهم من الدخل كل ما يحصل عليه الشخص من إيراد مقابل السلع التي ينتجها، او الخدمة التي يقدمها. وبذلك تكون مصادر الدخل الأساسية هي: العمل، رأس المال، العمل ورأس المال معا.

وللعمل عائد الأجر الذي تفرض عليه الضريبة على الأجور بينما عائد رأس المال، الفوائد تفرض عليها الضريبة على الدخل، ويدر العمل ورأس المال معا ربحا تفرض عليه الضريبة على الأرباح...إلخ.

3.5 الضرائب على الاستهلاك: Les impôts sur les dépenses

هذه الضرائب هي نتاج واقعة الاستهلاك التي مفادها أن الالتزام بدفع الضريبة ينشأ بمجرد شراء السلعة. ويقصد بالضرائب على الاستهلاك، تلك الضرائب التي تفرض على الدخل عند استعماله في اوجه معينة تتمثل بالحصول على السلع الاستهلاكية وضرائب الاستهلاك قد تفرض على الاستهلاك أنواع معينة من السلع أي في صورة نوعية على الاستهلاك كالرسم الداخلي على الاستهلاك وقد تفرض على جميع انواع السلع في صورة ضريبة عامة على الاستهلاك كالرسم على القيمة المضافة T.V.A.[1]

✓ **معايير المادة الخاضعة للضريبة.**

إذا تأملنا في الضرائب المختلفة التي توجد في التشريعات المالية المقارنة منذ أن بدأ التنظيم الفني للضرائب، نجد أنها تنقسم من حيث وعائها او محلها، إلى الضرائب على الأشخاص وضرائب على الأموال.

[1] حميد بوزيدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 20-21.

1.6 الضرائب على الأشخاص:

وهي تلك الضرائب التي تتخذ من الوجود الآدمي، او الإنساني للفرد داخل الدولة محلا لفرض الضريبة، وقد عرف التاريخ المالي للعديد من المجتمعات أنواعا كثيرة من هذه الضرائب، ومن الأمثلة على ذلك ضرائب الرؤوس التي كانت معروفة عند العرب والرومان، بل وفي مصر حتى اوآخر القرن التاسع عشر حيث كانت ضريبة الرؤوس تنقسم إلى نوعين أساسيين:

- **ضرائب الفرد البسيطة:** وهي التي كانت تفرض بسعر وأحد بالنسبة لجميع الأفراد دون النظر إلى الثروات التي يملكونها او الدخول التي يحققونها.
- **ضرائب الفرد المدرجة:** والتي تميز بين الأفراد الخاضعين للضريبة على أساس تقسيم إلى فئات بحسب السن او الجنس او الطبقة الاجتماعية وفرض الضريبة بسعر خاص بالنسبة لكل فئة او طبقة وكبعض الضرائب التي مزالت مفروضة على الأشخاص (لتحقيق اعتبارات سياسية معينة) مقابل استعمالهم لحق الانتخاب في بعض المجتمعات الحديثة (كما هو الحال في بعض ولايات سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية).

والضريبة على الأشخاص معيبة إذ هي تفرض دون اعتداد بالمقدرة التكلفية للأفراد، كما أنها تتنافى مع اعتبارات الكرامة الإنسانية في كثير من الأحيان، وهذا يفسر اختفائها من النظم المالية للمجتمعات للمكلفين، كما أنها تتميز بالسهولة النسبية في تقدير المادة خاضعة للضريبة (يستوي في ذلك أن تكون الضريبة مفروضة على الأموال نفسها، او على الدخل الناتج من نشاط المكلف).

2.6 الضرائب على الأموال:

وهي التي تفرض على الأموال، دون مراعاة للشخص المكلف مثل ضريبة الاستهلاك التي تفرض على بعض السلع دون اعتبار للمركز المالي للمستهلكين، أي أن الضريبة تغلب الاعتبارات الإقتصادية وتتجاهل تماما الشخص المكلف بالضريبة.[1]

المطلب الثالث:عموميات حول الضريبة على أرباح الشركات

الضريبة على أرباح الشركات من أهم الضرائب التي تدفع لصالح الميزانية العامة للدولة والتي تعتمد عليها هذه الأخيرة في تمويل نفقاتها العامة، وقي هذا المطلب سنتناول مفاهيم مختلفة حول الضريبة على أرباح الشركات.

[1] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص 160-161.

اولا: مفهوم وخصائص وأهداف الضريبة على أرباح الشركات

هناك مجموعة من الخصائص والأهداف التي تميز الضريبة على أرباح الشركات عن غيرها من الضرائب والتي سنذكرها فيما يلي ولكن سنقوم قبل ذلك بتقديم مفهوم لها:

- **مفهوم الضريبة على أرباح الشركات:**

تنص المادة 135 من قانون الضرائب والرسوم المباشرة والرسوم المماثلة على أنه" تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح او المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136، وتسمى هذه الضريبة "الضريبة على أرباح الشركات"[1].

- **خصائص الضريبة على أرباح الشركات:**

تتميز الضريبة على أرباح الشركات بعدة خصائص يمكن ايجازها فيما يلي[2]:

- ضريبة سنوية: لأن حسب مبدأ الدورات، وعائها يتضمن ربح سنة واحدة.
- ضريبة وحيدة: لأن الأشخاص المعنويين ملزمين بدفع ضريبة واحدة على أرباحهم.
- ضريبة عامة: لأنها شاملة لمختلف الأرباح دون التمييز لطبيعتها.
- ضريبة نسبية: لكونها تعتمد على معدل واحد يفرض على الربح الضريبي.
- ضريبة تصريحية: لكون المكلفين بها ملزمين بالتصريح بالربح السنوي.

- **أهداف الضريبة على أرباح الشركات**

يسعى الإصلاح الضريبي المتعلق بفرض الضريبة على أرباح الشركات إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منه:

- إعادة التنظيم الضريبي من خلال فصل ضرائب الأشخاص الطبعيين عن ضرائب الأشخاص المعنويين.
- تخفيف العبء الضريبي الذي كانت تعاني منه الشركات وتمكينها من تحقيق النمو.
- إلغاء كل تفرقة في الإخضاع بين الشركات.
- إيجاد الإجراءات التحريضية لدفع الشركات إلى الاستثمار.
- تشجيع إقامة الشركات في شكل مجموعات (الشركة الأم وفروعها).
- زيادة المزايا لصالح المساهمين من خلال إلغاء الضرائب المدفوعة على الأرباح الموزعة.
- ترحيل الضريبة المدفوعة من خلال السماح بترحيل الخسائر السابقة إلى غاية السنة الرابعة.

---

[1] المديرية العامة للضرائب: **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، وزارة المالية، الجزائر، 2023، ص 47.

[2] ولهي بوعلام، **محاضرات في الجباية المعمقة(دروس وأمثلة تطبيقية وفق تعديلات قانون المالية لسنة 2022)**، دار المتنبي للطباعة والنشر، المسيلة، 2022، ص81.

- ضبط التشريع الجبائي والعمل على تكييف النصوص التشريعية ووضعها في نضام منسجم ومترابط.[1]

ثانيا: مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات.

تنص المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على:

تخضع للضريبة على أرباح الشركات:

1- الشركات مهما كان شكلها وغرضها، باستثناء:

- شركات الأشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري، إلا إذا اختارت هذه الشركات الخضوع للضريبة على أرباح الشركات. وفي هذه الحالة، يجب أن يرفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151. ولا رجعة في هذا الاختيار مدى حياة الشركة.
- الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة بالأسهم، باستثناء الشركات التي اختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات. وفي هذه الحالة، يجب أن يرفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151. ولا رجعة في هذا الاختيار مدى حياة الشركة.
- هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل.

2- المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.

كما تخضع لهذه الضريبة:

- الشركات التي تنجز العمليات والمنتجات المذكورة في المادة 12.
- الشركات التعاونية والاتحادات التابعة لها باستثناء الشركات المشار إليها في المادة 138[2].

ثالثا: معدلات الضريبة على أرباح الشركات

تعتبر الضريبة على الأرباح الشركات ضريبة نسبية حيث تفرض بمعدل معين وفي هذا المجال حدد قانون الضرائب المعدلات التالية:

حسب المادة 150:

1- يحدد معدل الضريبة على أرباح كما يأتي:

- 19%، بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع؛

[1] مراد ناصر، **فعالية النضام الضريبي بين النضرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص156.

[2] المديرية العامة للضرائب: **مرجع سبق ذكره**، ص47.

- 23%، بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار؛
- 26%، بالنسبة للأنشطة الآخرى

2- تحدد نسب الإقتطاع من المصدر بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات كما يأتي:

- 10%، بالنسبة لعوائد الديون والودائع والكفالات.
- 40%، بالنسبة للمداخيل الناتجة عن سندات الصناديق غير الاسمية او لحاملها ويكتسي هذا الإقتطاع طابعا محررا؛
- 20%، بالنسبة للمبالغ المحصلة من قبل المؤسسات في إطار عقد تسيير الذي يخضع إلى الإقتطاع من المصدر؛
- 30%، بالنسبة:

- للمبالغ التي تقبضها المؤسسات الأجنبية التي ليست لها منشأت مهنية دائمة في الجزائر في إطار صفقات تأدية الخدمات؛
- للمبالغ المدفوعة مقابل خدمات من كل نوع تؤدي او تستعمل في الجزائر؛
- للحواصل المدفوعة للمخترعين المقيمين في الخارج، إما بموجب امتياز رخصة استغلال براءاتهم، وإما بموجب التنازل عن علامة الصنع او أسلوبه، او صيغته، او منح امتياز ذلك.
- 10%، بالنسبة للمبالغ التي تقبضها شركات النقل البحري الأجنبية إذا كانت بلدانها الأصلية تفرض الضريبة على مؤسسات جزائرية للنقل البحري.

غير أنه بمجرد ما تطبق هذه البلدان نسبة عليا او دنيا، تطبق عليها قاعدة المعاملة بالمثل[1]؛

رابعا: وعاء الضريبة على أرباح الشركات:

لتحديد الربح الخاضع للضريبة على أرباح الشركات كما يلي:

الربح الخاضع للضريبة هو الربح الصافي المحدد حسب نتيجة مختلفة العمليات من اية طبيعة كانت التي تنجزها كل مؤسسة وأحدة بما في ذلك على خصوص التنازل عن أي عنصر من العناصر الأصول اثناء الاستغلال أو نهايته.

ويتشكل الربح الصافي من الفرق في قيم الأصول الصافية لدي اختتام وافتتاح الفترة التي يجب استخدام النتائج المحققة فيها قاعدة للضريبة، وتحسم الضريبة من الزيادات المالية، وتضاف عند الإقتطاعات التي يقوم بها صاحب الاستغلال او الشركات خلال هذه الفترة، ويقصد بالأصول الصافية، الفائض في قيم الأصول من جملة الخصوم المتكونة من ديون الغير والاستهلاكيات المالية ولأرصدة المثبتة تحسب الضريبة

[1] المديرية العامة للضرائب: **مرجع سبق ذكره**، ص58-59.

على أرباح الشركات على أساس الربح الضريبي، وليس على أساس الربح المحاسبي الذي يظهر في الميزانية المحاسبية ويحدد ذلك الربح المحاسبي بالفرق بين الارادات والتكاليف المسجلة حسب طبيعتها خلال السنة المالية.

الربح الضريبي = الربح المحاسبي + الاستردادات – التخفيضات

أ- **الاستردادات:** عبارة عن تلك التكاليف أدرجت حساب الربح المحاسبي إلا أن مصلحة الضرائب قد ترفضها لأنها لا تعتبر مصاريف استغلالية او أنها الحد الأقصى المحدد من قبل إدارة الضرائب كما قد ترفضها بصفة مؤقتة إلى أن يتم تسديدها.

ب-**التخفيضات:** عبارة عن تلك التكاليف التي تدرج في حساب الربح المحاسبي، وتعتبرها إدارة الضرائب كتكاليف تطرح من الإيرادات المؤسسة، هذه التكاليف تتمثل في خسائر السنوات السابقة إلى غاية السنة الخامسة.[1]

المبحث الثاني: علاقة الهيكل المالي بالضريبة

تلجأ المؤسسة لتمويل نشاطها إلى مصادر مختلفة من الأموال حيث تتضمن تلك المصادر كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم في الميزانية، سواء كانت تلك العناصر أموال خاصة أو ديون. وهو ما يسمى إصطلاحا بالهيكل المالي، ولتفصيل سنحاول شرح ماهية الهيكل المالي وذلك بتطرق إلى مفهومه ومحدداته، مكوناته بالإضافة إلى علاقته بضريبة

المطلب الأول : مفهوم الهيكل المالي ومحدداته

أولا: مفهوم الهيكل المالي:

اولا قبل التطرق لمفهوم الهيكل المالي يجب أن نفرق بين مصطلحي الهيكل المالي وهيكل رأس المال، حيث أن هيكل رأس المال هو جزء من الهيكل المالي، أي:[2]

هيكل المالي: مجموع الخصوم + رأس المال.

هيكل رأس المال: القروض طويلة الأجل +الأسهم الممتازة +حقوق المساهمة = مجموع الاصول – الخصوم المتداولة.

1- التعريف الأول: يقصد بالهيكل المالي او التمويلي للشركة "توليفة مصادر التمويل التي اختارتها الشركة لتغطية إستثماراتها". يتكون الهيكل المالي للشركة من مجموعة العناصر التي تشكل جانب الخصوم في

[1] المادة 150، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، من كتاب قوانين جبائية لسنة 2017 ص39.

[2] جميل أحمد توفيق، **أساسيات الإدارة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2013، ص 301-302.

الميزانية العمومية سواء كانت هذه العناصر طويلة الأجل، أم كانت قصيرة الأجل سواء كانت أموال دين (اقتراض) او أموال ملكية.[1]

2- **التعريف الثاني:** يقصد به" التمويل الدائم للمنشأة والذي يتكون عادة من القروض طويلة الأجل والأسهم الممتازة وحق الملكية ويستبعد جميع أنواع الإئتمان قصير الأجل".[2]

3- **التعريف الثالث:** الهيكل المالي" هو مجموعة قرارات التمويل التي تنعكس في الجانب الأيسر في الميزانية وهذا من ناحية المحاسبية قصيرة الأجل او طويلة الأجل".[3]

4- **التعريف الرابع:** يعرف الهيكل المالي للمنشأة على أنه "هيكل مصادر التمويل او جانب الخصوم وحقوق الملكية في كشف الميزانية العمومية".[4]

ومما سبق نستنتج بأن الهيكل المالي عبارة عن الجانب الايسر للميزانية أي جانب الخصوم الذي تمول به الشركة عملياتها.

ثانيا: محددات الهيكل المالي

1- **مخاطر النشاط:** تشير هذه المخاطر إلى درجة الخطورة المرتبطة بالعمليات التشغيلية للشركة إذا لم تستخدم التمويل بالاقتراض.

2- **الموقف الضريبي للشركة:** أحد الأسباب التي تدفع الشركة للتمويل من خلال القروض هو أن مدفوعات فوائد هذه القروض تعتبر من التكاليف الواجبة الخصم وصولا للدخل الخاضع للضريبة الأمر الذي يخفض من عبء الضرائب على الشركة.

3- **المخاطر المالية:** ترتبط هذه المخاطر بقدرة الشركة على سداد التزاماتها ، وبداهة كلما زادت المخاطر المالية التي تواجهها الشركة قل إعتمادها على التمويل بإستخدام الاقتراض.

4- **المرونة المالية او التمويلية:** تشير المرونة المالية إلى قدرة الشركة على تجميع وحشد الأموال بشروط معقولة في ظل الظروف المعاكسة.

5- **درجة التحفظ او جرأة الإدارة:** يتميز بعض المديرين بدرجة أعلى من مغامرة والجراءة مقارنة بغيرهم حيث يعمدون إلى استخدام الاقتراض بشكل مكثف في محاولة منهم لرفع الأرباح الشركة. ولا يؤثر هذا العامل على الهيكل المالي الفعلي، ولكن يؤثر على الهيكل المالي الذي يستهدفه المدير المالي.

---

[1] عاطف وليم اندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006، ص401.

[2] عبد العزيز النجار، **أساسيات الإدارة المالية**، مكتب العربي الحديث، اسكندرية، 2007، ص 393.

[3] عبد الرحمان تمار وآخرون، **محددات الهيكل المالي في عينة من شركات المساهمة الناشطة بولاية ورقلة**، مجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، المجلد 09، العدد01 ،2002، ص 254.

[4] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **الإدارة المالية المتقدمة**، الأردن، 2009، ص 288.

6- **مدى إستقرار المبيعات:** تستطيع الشركة التي تتميز مبيعاتها بالاستقرار النسبي أن تعتمد وهي مطمئنة على التمويل من خلال القروض، وتتحمل من ثم بتكلفة ثابتة أعلى من الشركات التي تتسم بعدم استقرار مبيعاتها.

7- **هيكل الأصول:** تلجأ الشركات التي تتميز أصولها بتوفير عنصر الأمان للمقرض إلى إستخدام الاقتراض بشكل كبير لتمويل أنشطتها. وتمثل الأصول ذات الإستخدامات العامة في العديد من الأنشطة ضمانا جيدا للقروض، بينما لا تمثل الأصول ذات الإستخدامات الخاصة ضمانا جيدا للقروض.

8- **الرفع التشغيلي:** مع بقاء العوامل الآخرى على حالها، تستطيع الشركة التي تتميز بإنخفاض درجة الرفع التشغيلي أن تستخدم الرفع المالي (الاقتراض) بشكل أفضل من الشركات التي تتميز بإرتفاع درجة الرفع التشغيلي، ويرجع ذلك إلى إنخفاض درجة مخاطر النشاط بالأولى.

9- **معدل النمو:** مع بقاء العوامل الآخرى على حالها، تعتمد الشركات التي تتميز بسرعة نموها على التمويل بإستخدام القروض بشكل كبير، كما أن إرتفاع تكاليف التمويل بالأسهم مقارنة بتكاليف التمويل بالدين يشجع الشركات على زيادة الإعتماد على الاقتراض.

10- **الربحية:** يرصد البعض في الواقع العملي أن الشركات التي تتسم بإرتفاع معدلات عوائدها على الاستثمار تميل لإستخدام أقل لمصادر الاقتراض.

11- **التحكم او السيطرة:** إن مدى تأثير التمويل بالاقتراض بالمقارنة بتأثير التمويل بالأسهم على مركز وقدرة الإدارة في الرقابة يمكن أن يؤثر في الهيكل رأس المال. فإذا كانت الإدراة في الوقت الراهن لديها قدرة تصويتية في الشركة ولكنها ليست في مركز يسمح لها بشراء أي أسهم إضافية، فسوف تفضل إستخدام القروض على الأسهم العادية في تمويل الاستثمارات الجديدة بإعتبار أنه لو تم هذا التمويل عن طريق إصدار أسهم عادية جديدة فإن ذلك يفقدها السيطرة على الشركة.

12- **مواقف المقرضين ووكالات تصنيف الإئتمان:** بصرف النظر عن موقف الإدارة تجاه الرفع المالي في هيكل الشركة التمويلي، فإن موقف كل من المقرضين ووكالات تصنيف الإئتمان يؤثر بشكل كبير على قرارات الهيكل التمويلي.

13- **أحوال وظروف سوق رأس المال:** تخضع ظروف سوق الأسهم والسندات لتغيرات طويلة وقصيرة الأجل بشكل يؤثر على الهيكل المالي المقترح للشركة. إذ أن إرتفاع أسعار الفائدة السوقية وإنخفاض الأسعار السوقية للأسهم والسندات قد لا يشجع الشركة إلى اللجوء إلى سوق الاوراق المالية للحصول على إحتياجاتها التمويلية.

14- **الظروف الداخلية للشركة:** تؤثر الظروف الداخلية للشركة على هيكلها التمويلي المستهدف.[1]

المطلب الثاني: مكونات الهيكل المالي

سنقوم بعرض شكل يوضح مصادر التمويل حسب المدة الزمنية:

الشكل رقم (01): مكونات الهيكل المالي

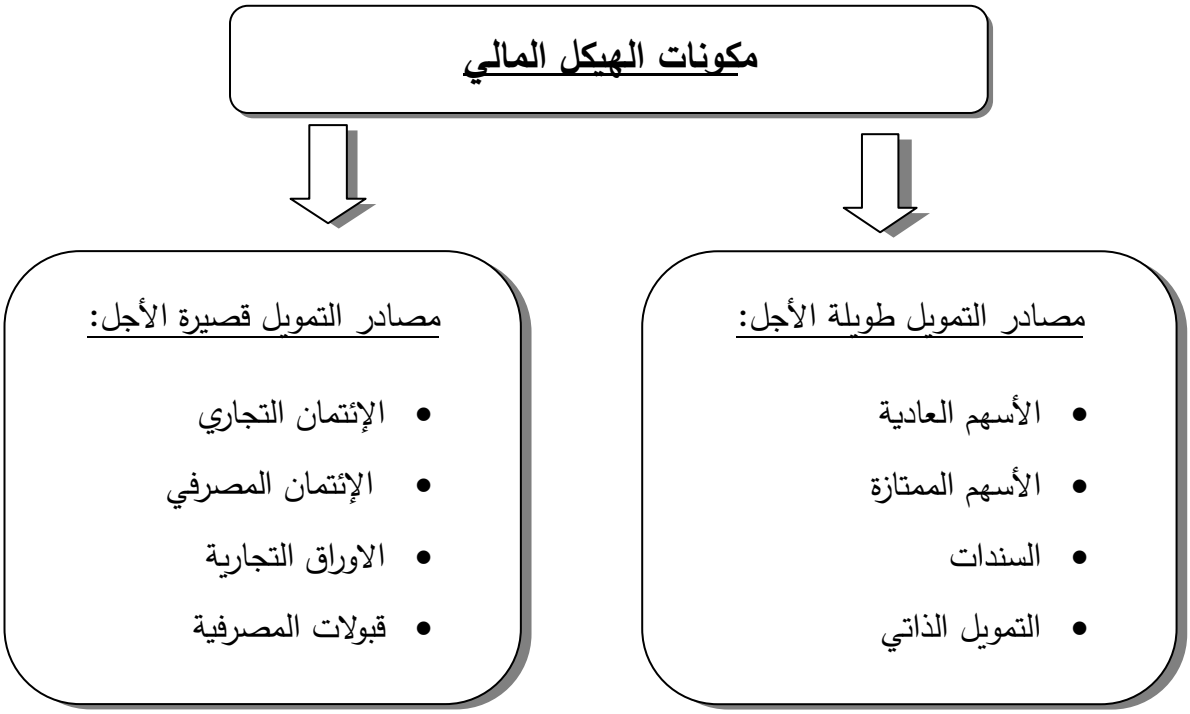

المصدر: من إعداد الطالبتين

أولا: مصادر التمويل قصيرة الأجل:

يقصد بالتمويل قصير الأجل الأموال التي تحصل عليها المنشأة من الغير، والتي يجب تسديدها في أقل من عام.[2] ومن أنواعه:

1. الائتمان التجاري:

ويقصد بالائتمان التجاري التمويل قصير الأجل الذي تحصل عليه المنشأة من الموردين والمتمثل في قيمة المشتريات الأجلة للمواد او السلع التي تتحصل عليها المنشأة.[3]

[1] عدنان تايه النعيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 401-406.

[2] عبد القادر محمد أحمد عبد الله، خالد بن عبد العزيز السهلاوي، **الإدارة المالية**، ط5، مطابع السروات، 2017، ص357.

[3] المرجع نفسه، ص 358.

2. الائتمان المصرفي:

يمثل الائتمان المصرفي القروض القصيرة الأجل التي تحصل عليها المنظمة من أحد البنوك لمدة لا تزيد عن سنة، ومقابل الفوائد على هذه القروض، على أن تقوم المنظمة بسداد القروض مع فوائدها في ميعاد إستحقاقه، كما يجب على المنظمة إستخدام القرض إستخداما جاريا او قصير الأجل، وتقوم البنوك قبل الموافقة على منح القروض بتحليل السيولة للمنظمة المقترضة.[1]

3. الاوراق التجارية:

وهي تمثل اوراق وعد بالدفع غير مضمونة، تباع عن طريق وكلاء متخصصين وقد تصدرها المنشآت مباشرة لاسيما المنشآت ذات الملاءة المالية العالية، أما أهم المشترين لهذه الاوراق التجارية فهم البنوك التجارية، وشركات التأمين، وصناديق الاستثمار، والشركات التي تتمتع بسيولة عالية، وتحمل الاوراق التجارية تاريخ استحقاق محدد لا يتجاوز 9 أشهر.[2]

✓ **مزايا الاوراق التجارية:**

- إنخفاض معدل الفائدة مقارنة بمعدل الفائدة على القروض المصرفية قصيرة الأجل .
- باستخدام الاوراق التجارية في التمويل تنتفي حاجة المنشأة إلى الإحتفاظ برصيد تعويضي من أجل الحصول على التمويل المطلوب، كما يحدث في حالة اللجوء إلى البنوك التجارية و إستخدام التسهيلات الائتمانية.
- تمثل الاوراق التجارية مصدرا موحدا للحصول على التمويل قصير الأجل بدلا من تعدد المصادر في حالة اللجوء إلى البنوك التجارية والتي في العادة تضع سقوفا لا يمكن للمنشآت أن تتعداها عند الحاجة إلى تمويل إضافي.
- بما أن سوق الاوراق التجارية غير متاح إلى للمنشآت التي تتميز بسمعة إئتمانية جيدة، فإن المنشآت التي تحصل على تمويل بواسطة الاوراق التجارية يجعل مركزها الائتماني يظهر بصورة أفضل.

4. القبولات مصرفية:

وهي تمثل إلتزام من قبل المصرف لضمان طرف آخر بدفع مبلغ معين وبتاريخ معين إلى الطرف ثالث، وبموجب هذا القبول فإن المصرف يتعهد بالدفع في تاريخ الإستحقاق المثبت في حالة عدم قدرة

[1] عبد الله عبد الله السنفي، **الإدارة المالية**، صنعاء، 2013، ص 240.

[2] عبد القادر محمد أحمد عبد الله، خالد بن عبد العزيز السهلاوي، **مرجع سابق**، ص 375.

المصدر بالدفع، ويشاع إستخدام هذه القبولات في التجارة الخارجية، كما يمكن إستخدامها أيضا في التجارة المحلية.[1]

ثانيا: مصادر التمويل طويلة الأجل:

وهي التي تستحق السداد غالبا في مدة تكون أكثر من سنة، ومن أنواعه :

1. الأسهم العادية:

يمثل السهم العادي حصة في رأس مال في الشركة، وهو حق متبقي او حق فضلة على موجودات الشركة تعتبر الأسهم العادية من أكثر أنواع الأسهم شيوعا يتم تداول الأسهم العادية في السوق الثانوي.[2]

✓ **مزايا الأسهم العادية:**

- لا يمثل إصدار الأسهم العادية التزام على الشركة سواء بدفع مبالغ محددة او تحديد تاريخ استحقاق لها.
- لحملة الأسهم العادية الحق في إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- يكون لحملة الأسهم العادية الأولوية في الإكتتاب على الأسهم الجديدة التي تصدرها الشركة على غيرهم من جمهور المستثمرين.
- إن التمويل باستخدام إصدارات الأسهم يعتبر توسيع لحقوق الملكية وهذا يخفض من خطر الرافعة المالية ويعزز من قدرة الإئتمانية للشركة.[3]

2. الأسهم الممتازة:

السهم الممتاز هو وثيقة تحمل قيمة إسمية تصدرها المنشأة، ويحق لحامله بما يعادل قيمة أسهمه ملكية جزء من هذه المنشأة.[4]

✓ **مزايا الأسهم الممتازة:**

- يكون لحملة الأسهم الممتازة الأولوية في الحصول على قيمة هذه النسبة من الأرباح قبل حملة الأسهم العادية.
- يكون لحملة الأسهم الممتازة الأولوية في الحصول على نصيبه من قيمة السهم عند التصفية.
- لا يوجد تاريخ استحقاق للأسهم الممتازة.
- لا يتمتع حملة الأسهم الممتازة بحق التصويت وإختيار مجلس إدراة الشركة.[1]

---

[1] عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، **أساسيات في الإدراة المالية**، دارالمسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 152-153.

[2] محمد قاسم خصاونة، **أساسيات الإدارة المالية**، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2011، ص 159.

[3] المرجع نفسه، ص 160.

[4] عبد القادر محمد أحمد عبد الله، خالد بن عبد العزيزالسهلاوي، **مرجع سابق**، ص 392.

3. السندات:

وتمثل إتفاق طويل الأجل تلتزم بموجبه المنشأة بتسديد دفعات دورية من الفوائد لحملة السندات.

✓ **مزايا السندات:**

- أنها تكون ذات عائد ثابت.
- تتمتع بإمكانية تحويلها إلى أسهم.
- لا يحق لحامل السند التصويت او التدخل في شؤون الشركة.[2]

4. التمويل الذاتي:

وهي مصدر من مصادر طويلة الأجل، كالإهتلاك والأرباح المحتجزة والإحتياطات والمخصصات، وتتضمن عائدا داخليا معاد استثماره.[3]

✓ **مزايا التمويل الذاتي:** و تمثلت فيما يلي:

- زيادة ربحية رأس المال الخاص ، وزيادة العائد على السهم الواحد.
- زيادة قدرة المنشأة على الحصول على قروض.
- يضمن التمويل الذاتي للمؤسسة الإقتصادية الاستقلالية في إتخاذ قرارتها في منئ عن تدخل الدائنين او المساهمين الجدد.[4]

5. الإستئجار:

هو عقد يبرم بين طرفين هما المستأجر والمؤجر، يلتزم بموجبه الطرف الأول بدفع مبالغ محددة بتواريخ متفق عليها للطرف الثاني المالك لأصل من الاصول مقابل إنتفاع الطرف الأول وهو المستأجر بالخدمات التي يقدمها الأصل.[5]

✓ **مزايا الاستئجار:**

- يمنح الإستئجار المنشأة وفرا ضريبيا.
- الاصول المستأجرة لا تظهر ضمن بنود الميزانية العمومية.

---

[1] **مرجع نفسه**، ص393.

[2] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص 295.

[3] سامر مظهر قنطقجي، **فقه الإدراة المالية والتحليل المالي**، ط1، 2019، ص 223.

[4] شيماء بوالعيشن، بشرى بن حمادة، **الضريبة على أرباح الشركات و أثرها على قرار التمويل في المؤسسة الإقتصادية(دراسة حالة المؤسسة الجهوية للهندسة الريفية" بابور" جيجل)**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، إدارة مالية، جامعة جيجل، 2021، ص36.

[5] عبد القادر محمد أحمد عبد الله، خالد بن عبد العزيز السهلاوي، **مرجع سابق**، ص 387.

- في حالة إفلاس المستأجر فان إلتزام المستأجر يكون أقل مقارنة المقترض.[1]

المطلب الثالث : النظريات المفسرة للهيكل المالي

أولا: النظرية التقليدية:

حسب النظرية التقليدية، يوجد هيكل تمويلي أمثل و الذي يسمح بتعظيم قيمة الاصل الإقتصادي بفضل الاستعمال الصحيح و الحكيم للإقتراض و أثر الرفع المالي، و بالنتيجة يوجد مستوى أمثل للإقتراض و الذي يخفض من تكلفة رأس المال كالآتي:

1- تكلفة الموارد المالية:

على فرضية أن تكلفة الأموال الخاصة أعلى من تكلفة الإقتراض ، و هذا لسببين:

- الخطر الذي تحمله الأموال الخاصة أعلى من الخطر الذي تحمله القروض.
- أعباء الفائدة تطرح منها الضرائب، بينما توزيعات الارباح لا.

ومع الزيادة في الإقتراض، فتكلفة الوسيطة لرأس المال تبدأ في الانخفاض، ولكن عند مستويات معينة من الإقتراض :

- الخطر الذي يتحمله يتضاعف، وبالتالي يقوم هؤلاء المساهمون بطلب معدل مردودية أعلى، من أجل تغطية الخطر المرتبط بالاقتراض.
- يرفع المقرضون من طلباتهم من أجل حماية مصالحهم. أي تكلفة رأس المال ترتفع ثانية، وبالتالي يوجد حد أدنى للإقتراض يتمثل في الهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة.

2- آلية أثر الرفع المالي:

يعرف الرفع المالي بأنه نسبة مجموع القروض إلى مجموع الاصول، أما أثر الرفع المالي فيقوم على مبدأ بسيط، بحيث عندما تقوم المؤسسة بالإقتراض و إستثمار هذه الأموال في مشاريع مربحة تدر أرباحا تغطي التكاليف المالية للديون و تفوقها لتحقق فوائض تتمثل في الفرق بين المردودية الإقتصادية للأصل و الاعباء الناتجة عن القرض، يؤدي هذا إلى تحقيق فائض ترفع من مردودية الأموال الخاصة المالية و لهذا سمي بأثر الرفع المالي.

وفقا لوجهة النظر التقليدية، فإن قيمة المؤسسة يمكن أن ترتفع، ويمكن أن تنخفض تكلفة الأموال في نفس الوقت، عن طريق تشكيلة مميزة من الأموال الخاصة و القروض، إذ أن التكلفة الكلية للأموال يمكن أن تصل إلى أدنى حد لها عند مستويات مقبولة من الإقتراض تسمى بنسبة الإقتراض المثلى، وعلى ذلك فإنهم

[1] **المرجع نفسه**، ص 389.

يؤيدون فكرة وجود هيكل تمويلي أمثل من شأنه أن يجعل القيمة السوقية المؤسسة في أقصى قيمة لها، وتكلفة الأموال في أدنى حد لها.[1]

ثانيا: نظرية موديقلياني وميلر

تم نشر نظرية ميلر وموديقلياني عام 1958 والتي حازا بموجبهما على جائزة نوبل للإقتصاد وهذه النظرية كانت ولا تزال موضوع جدل ونقاش بين مهتمين في الإدراة المالية حيث برهنت هذه النظرية تحت مجموعة من الإفتراضات القيمة الشركة تزداد بشكل مستمر كلما زادت نسبة الدين وذلك بسبب إمكانية تحقيق وفر ضريبي بسبب أن الفوائد المدفوعة على الدين تسجل نفقات مقبولة ضريبيا وبالتالي تؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال وبالتالي تحقيق قيمة أعلى للسهم في السوق وقد أكدت النظرية أنه في ظل غياب الضريبة فإن القيمة السوقية للشركة لا تتأثر بهيكل التمويل أي بتغيرات نسبة الرافعة المالية ولذلك أكدت النظرية على عدم وجود هيكل تمويل أمثل.[2]

1-في ظل غياب الضرائب

ففي ظل غياب الضرائب لا يتفق (M وM) مع نتائج التحليل التقليدي حيث أنه في ظل عالم لا يخضع فيه دخل المؤسسة للضريبة، ليس لقرار الإقتراض تأثير على القيمة السوقية للمؤسسة، وهذا معناه أن قيمة المؤسسة مستقلة عن الهيكل التمويلي لها. وبالتالي فتكلفة الأموال ثابتة لكل المؤسسات المتماثلة المخاطر. فلو كانت هناك مؤسستان واحدة تعتمد في تمويلها كليا على مصادر التمويل الخارجي، وكلا المؤسستان تنتميان لنفس فئة المخاطر، فالقيمة السوقية لكليهما متساوية وإذا حدث وارتفعت القيمة السوقية لإحداهما فعملية الترجيح كفيلة لإعادة التوازن بين المؤسستين.

ورغم عدم تأييد كلا من موديقلياني وميلر لفكرة تغير متوسط تكلفة الأموال مع تغير نسبة الإقتراض، إلا أنهما يعترفان بإمكانية إختلاف متوسط تكلفة الأموال بين مؤسستين مختلفتين، لكن لا تكون نسبة الإقتراض هي السبب، ويؤكدان على أن هذا الإختلاف في متوسط تكلفة الأموال يمكن تصحيحه بعملية المراجحة، وذلك في سوق كاملة لرأس المال، وبالتالي فقد نفيا وجود هيكل تمويلي أمثل.

وفكرة المراجحة تنطوي على إفتراض أن المستثمر يستطيع أن يحول إستثماراته من مؤسسة تعتمد على القروض عند تكوين هيكلها التمويلي إلى مؤسسة آخرى مشتبهة ولكنها تعتمد في تمويلها كليا على الأموال الخاصة، وبالتالي يترتب على ذلك أن المستثمر يمكنه تحقيق العائد الذي كان يحققه من قبل دون

[1] سالم صلال الحسيناوي، **الإدارة المالية الحديثة**، ط 1، 2017، ص 119-120.

[2] حمد قاسم خصاونة، **مرجع سابق**، ص 201.

زيادة المخاطر ولكن بإستثمارات أقل. وبما أن هؤلاء المساهمين قادرين على تحقيق عائد دون مساعدة المؤسسة التي تعتمد كليا على الأموال الخاصة في تمويلها، فلا داعي لهذه المؤسسة من إستعمال القروض من أجل الاستفادة من مزايا الرفع المالي.[1]

2- في ظل وجود الضرائب

تناولنا وجهة نظر كل من Modigliani وMiller في عالم لا توجد فيه ضرائب على الأرباح أما الآن فنعرض وجهة نظرتهما في شأن تأثير الإستدانة على قيمة المؤسسة ولكن في ظل وجود الضرائب على الأرباح ففي مقال لهما في سنة 1963 حول استدراك الانتقادات التي وجهت لنموذجهما خاصة تلك المتعلقة بتجاهلهما للضريبة على ربح المؤسسة والضريبة على دخل المستثمر الشخصي.

ففي مقالتهما الثانية المشار إليها أعادا صياغة نموذجهما السابق مع الأخذ في الاعتبار الضريبة على أرباح الشركات وفقط في إقتصاد تكون فيه المصاريف المالية التي تدفعها المؤسسات قابلة للتخفيض الضريبي ومكافآت رأس المال غير خاضعة للضريبة، أما النتيجة التي توصلا إليها فكانت كالتالي: الأخذ في الاعتبار الضريبة على أرباح الشركات يقود إلى تفضيل الإستدانة مقارنة بالأموال الخاصة، فمن بين الميزات التي تتيحها الإستدانة أنها تعتبر من بين التكاليف التي يمكن تخفيضها عند حساب الضريبة على الربح، ومن ثم فإن خضوع ربح المؤسسة للضريبة يعني أن المؤسسة التي يتكون هيكلها المالي من القروض إلى جانب الأموال الخاصة تستطيع تحقيق وفورات ضريبية.

ومن هذا المنطلق لا يرفض Modigliani وMiller الإدعاء بأنه في حالة وجود ضريبة على الأرباح، فإن القيمة السوقية للمؤسسة التي يتكون هيكلها التمويلي من قروض وأموال خاصة سوف تفوق القيمة السوقية لمؤسسة مماثلة غير أن هيكل تمويلها يتكون من أموال خاصة فقط.

إلا أنهما يؤكدان على أن هذا الفرق بين القيمة السوقية للمؤسستين لا ينبغي أن يزيد او يقل عن القيمة الحالية للوفورات الضريبية المحققة، أما إذا زاد او نقص الفرق عن ذلك فإن عملية المراجحة كفيلة بإعادة التوازن بين قيمة المؤسستين على الأساس المذكورة؛

فقابلية تخفيض المصاريف المالية من الوعاء الضريبي على الشركات، تمثل في واقع الأمر مساعدة من قبل الدولة للمؤسسة ومن أجل أن تستطيع هذه الأخيرة الاستفادة منها يكفي أن تكون خاضعة للضريبة على الربح ومحققة له.[1]

[1] زواش خولة، "**أثر الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي للمؤسسة**"، (دراسة حالة حضنة حليب 2011-2015)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر (اكاديمي) في علوم التسيير، تخصص مراقبة تسيير، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2017.

وفي الأخير يعتقد كل من Modigliani و Miller أن الهيكل التمويل (في ظل عدم وجود الضرائب) لا يمكن أن يكون له تأثير على تكلفة رأس المال وقيمة المؤسسة، حيث لا يتغيران مع تغير تركيبة الهيكل المالي، أما في ظل وجود ضريبة على أرباح الشركات فيعترف كل منهما بأن قيمة المؤسسة التي يتضمن هيكل تمويلها ديون، تفوق قيمة مؤسسة مماثلة ولكن يتكون هيكل تمويلها من أموال خاصة فقط، غير أنهما يصران على أن الفرق بين المؤسستين لا ينبغي أن يزيد او يقل عن القيمة الحالية للوفورات الضريبية.

غير أنه إذا كان للاستدانة تأثيرا إيجابيا على قيمة المؤسسة، فإن هناك تكلفة الإفلاس وتكلفة الوكالة، وفي ظل وجود هذين النوعين من التكاليف فمن المحتمل أن يكون هناك هيكل مالي أمثل، يتحدد بمستوى الإستدانة الذي تتساوى عده مزايا الإستدانة المتمثلة في الوفورات الضريبية مع العيوب الناجمة عنها، والمتمثلة في تكلفة الإفلاس وتكلفة الوكالة التي تصاحب الإستدانة،غير أن Miller ظل يعترض على فكرة وجود مثل هذا الهيكل.[2]

ثالثا: النظرية الحديثة:

نظرا للإنتقادات التي وجهت لنظريات السابقة، أدى إلى ظهور العديد من النظريات، منها:

1- نظرية التوازن:

وفقا لهذه النظرية، فإن هناك معدل اقتراض أمثل، والذي تهدف المؤسسة لتحقيقه وتحاول الاقتراب تدريجيا من هذه النسبة المثلى، بحيث أنه في نظرية التوازن (TOT) لم يركز الباحثون فقط على مميزات استعمال الاقتراض كمصدر للتمويل، بل كذلك على مشاكل الدفع والوفاء بالقروض، والتي تؤدي إلى العسر المالي، وبتالي الإفلاس، وكذلك تطرقوا للصراعات بين الوكلاء. وبالتالي سنعرج على نظريتين هما: نظرية الإفلاس ونظرية الوكالة:[3]

أ. نظرية تكلفة الافلاس:

لقد استبعد Modigliani وMiller من تحليلهما مخاطر الإفلاس المترتبة عن الإستدانة، إذ تتعرض المؤسسة التي يتكون هيكل تمويلها من أموال خاصة وقروض لمخاطر الإفلاس، وهي مخاطر لا تتعرض لها مؤسسة مماثلة غير أن هيكل رأسمالها يتكون من أموال خاصة فقط.

حسب Malécot(1984) فإن تكاليف الإفلاس من الصعب تجاهلها باعتبار أنها تشمل مجموعتين من التكاليف: المجموعة الأولى تضم تكاليف مباشرة (تكاليف إدارية ، تكاليف إعادة التنظيم ، تكاليف مالية

---

[1] إلياس بن ساسي، يوسف القريشي، **التسيير المالي**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 406.

[2] إلياس بن ساسي، **مرجع سبق ذكره**، ص411.

[3] سالم صلال الحسيناوي، **مرجع سابق**، ص131.

.....)، بينما تضم المجموعة الثانية من التكاليف تكاليف غير مباشرة (تكاليف الصورة أي المصداقية المالية والتجارية وتكاليف ضياع الفرصة).

إن دحض الفرضيات المتعلقة بالضرائب والإفلاس يقود حسب ما يشير إليه Baxter(1967) إلى وضعية تكون فيها عملية تحديد الهيكل المالي الأمثل على مستوى كل مؤسسة مسألة موازنة او ترجيح بين الإمتيازات الضريبية للاستدانة والتكاليف التي قد تنجم عم أي حالة إفلاس ممكنة، حيث تزداد أهمية هذه التكاليف التي قد تنجم قل حجم المؤسسة. وإذا كانت الإستدانة تعرض المؤسسة لمخاطر الإفلاس فهل العلاقة بين المتغيرين خطية؟ الجواب عن هذا السؤال تحوم حول علاقة الإستدانة بالمخاطر، فإن مخاطر الإفلاس تزداد مع الزيادة في نسبة الإستدانة وذلك بعلاقة خطية، وتستمر العلاقة على هذا النحو إلى أن تصل نسبة الإستدانة إلى نقطة معينة، بعدها تبدأ مخاطر الإفلاس في الزيادة بمعدل أكبر من معدل الزيادة في نسبة الإستدانة، وكقاعدة عامة كلما زادت مخاطر الإفلاس زادت آثارها العكسية على كل من تكلفة الأموال وقيمة المؤسسة؛

حسب نظرية تكلفة الافلاس في وجود الضريبة فإن زيادة نسبة الإستدانة إلى الأموال الخاصة لها أثرين متضادين على تكلفة رأس المال، فمن ناحية تسهم زيادة نسبة الإستدانة في تخفيض تكلفة الأموال بسبب الوفورات الضريبية لفوائد القروض، ومن ناحية آخرى يترتب على زيادة نسبة الإستدانة بعد نقطة معينة إلى ظهور تكلفة الإفلاس مما يؤدي إلى زيادة تكلفة رأس المال، وبالطبع تتوقف تكلفة الأموال في النهاية على حجم كل من الوفورات الضريبية وتكلفة الإفلاس.[1]

ب.نظرية الوكالة:

علاقة الوكالة هي عقد بموجبه يقوم شخص يدعى الموكل باللجوء إلى شخص آخر يسمى الوكيل، من أجل القيام بمهمة معينة نيابة عنه وباسمه، فيما يتعلق بالمؤسسة هذه العلاقة توجد بين المساهمين أو أي مقرض أموال آخر والمسيرين حيث يتم التنازل عن جزء من سلطاتهم، إلا أن علاقة الموكل والوكيل تتميز بالتعارض حيث يحاول كل منهما تعظيم منفعته على حساب الآخر مما يجعل من علاقتهما مصدرا للتناقض.

إن دحض فرضية غياب التضارب بين مصالح مختلف الأعوان الذين لهم علاقة بحياة المؤسسة (مسيرون، مساهمون، دائنون خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) يعود إلى النظرية التي تسمى بنظرية الوكالة.

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **مرجع سابق**، ص414.

هدف هذه النظرية هو تقديم خصائص التعاقد الأمثل التي يمكن أن تعقد بين الموكل والوكيل معتمدة في ذلك على مبدأ التقليديين الجدد الذي مفاده: أن كل عون إقتصادي يبحث عن تعظيم مصلحته الخاصة قبل المصلحة العامة.

تقترح هذه النظرية تفسيرا لسلوك مختلف المتعاملين المعنيين بتمويل المؤسسة مثل المسيرين، المساهمين، المقرضين والمدينين بشكل عام، ومحاولة ملاحظة تأثير سلوكهم على تحديد هيكل التمويل، فنظرية الوكالة تحاول البحث عن تصور العقود المثلى بين الأطراف وتفسير سلوك هؤلاء واولئك بمجرد أن تكون هناك علاقة وكالة، حيث ينجم عن علاقة الوكالة نوعان من تضارب المصالح، فهي تؤدي إلى بروز التناقض في المصالح بين المسير والمساهمين من جهة، وبين المساهمين والمقرضين من جهة ثانية.[1]

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

يوجد العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تأثير الضريبة على الهيكل المالي او تناولته من أحدى زواياه، سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض الدراسات(مذكرات ومقالات) التي لها علاقة بموضوع مذكرتنا وسنفصلها كالتالي:

- **المطلب الأول:** مذكرات باللغة العربية.
- **المطلب الثاني:** مقالات باللغة العربية.
- **المطلب الثالث:** المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

المطلب الأول: المذكرات باللغة العربية

تم تناول في هذا المطلب (04) أربعة مذكرات باللغة العربية من عدة تخصصات لمراحل الماستر والماجستير والدكتوراه.

- **دراسة: زواش خولة، بعنوان: " أثر الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي للمؤسسة"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر(أكاديمي) في علوم التسيير، تخصص: مراقبة تسيير، جامعة بوضياف، 2011-2015.**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز تأثير الذي تحدثه الضريبة على أرباح الشركات في تشكيل الهيكل المالي للمؤسسة، تحت إشكالية:" ما مدى تأثير الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي للمؤسسة؟"، حيث توصلت بعد دراسة الميدانية لمؤسسة حضنة حليب إلى أن لضريبة على أرباح الشركات تأثير على القرارات التمويلية للمؤسسة وذلك من خلال إمتيازات جبائية الممنوحة من طرف الدولة للمؤسسات.

[1] **المرجع نفسه**، 418-419.

- **دراسة: بلولو زكرياء، بعنوان "محددات الهيكل المالي على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية: دراسة حالة عينية من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د، تخصص: مالية وبنوك.**

تهدف الدراسة لإختبار أثر محددات الهيكل المالي على الأداء المالي لعينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية غير المدرجة في سوق رأس المال المتواجدة بقطاعين الخاص والعام، تحت إشكالية: "ماهي محددات الهيكل المالي الرئيسية التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية في القطاعين العام والخاص غير المدرجة في سوق رأس المال خلال الفترة ما بين (2013-2019)؟".

ومن خلال النتائج التي توصل إليها أن هناك ثلاث محددات رئيسية من أصل خمسة محددات تم إختيارها في هذه الدراسة، حجم المؤسسة وسيولة المؤسسة، نمو المؤسسة تؤثر بشكل طردي على الأداء المالي أي يرتفع الأداء المالي إذا إرتفع أحد هذه المحددات.

- **دراسة: محمد حمد العين، بعنوان" أثر الضريبة على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية سطيف". أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم تجارية، تخصص: إدارة أعمال.**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الضريبة والأداء المالي للمؤسسة صغيرة وكبيرة، تحت إشكالية:" مامدى تأثير الضريبة على أرباح الشركات على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟"، وتوصل إلى أن العائد على الأصول لا ينخفض بزيادة الضريبة على أرباح الشركات، وأن العائد على حقوق الملكية ينخفض بزيادة الضرائب، وأن العائد على المبيعات ينخفض بزيادة الضرائب.

- **دراسة: بور آمال، بعنوان" دور الاختيارات الجبائية في قرارات المؤسسة الإقتصادية: دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ENICAB للفترة من 2011 إلى 2014". مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المحاسبية، تخصص فحص محاسبي.**

تهدف الدراسة إلى قياس مدى التأثير الذي يمكن أن تحدثه الإختيارات الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية، تحت إشكالية:" ماهو دور الإختيارات الجبائية على قرارات المؤسسة الإقتصادية الجزائرية؟". توصلت إلى أن ثمة علاقة تربط بين الاستثمار والضريبة وهي علاقة متبادلة، تعتبر التكلفة الضريبية عاملا أساسيا محددا لقرار التمويل وإختيار مصادره على أساس التكلفة الدنيا.

المطلب الثاني: المقالات باللغة العربية

- **سليم مجلخ، وليد بشيشي، مجلة بعنوان "تأثير الضريبة على أرباح الشركات على المردودية المالية للمؤسسة الإقتصادية- دراسة تطبيقية على مؤسسة الحصى- الجزائر، فترة 2010-2016"**، تحت

إشكالية "كيف يمكن أن تؤثر الضريبة على أرباح الشركات على المردودية المالية للمؤسسة؟" . وقد توصلا إلى نتائج تنص على أن ضرائب الأرباح لها تأثيرا مباشرا على مردودية المالية من خلال التأثير على النتيجة الصافية، وغير مباشرة من خلال التأثير على قرار الاستثمار والتمويل.

- **كردودي سهام، كردودي صبرينة، مجلة بعنوان"الضريبة وأثرها في ترشيد القرارات المالية، دراسة تطبيقية لعينة من آراء المهنيين والأكاديمين لولاية بسكرة"**، تحت إشكالية: "مامدى تأثير الضريبة في ترشيد القرارات المالية؟". حيث قامت بتوزيع إستبيان على عينة مكونة من 50 مشاهدة في ولاية بسكرة، ومن أهم النتائج أن المؤسسة تأخذ بعين الإعتبار الضريبة عند إتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية بالإضافة إلى أن تكلفة الضريبة تعتبر عاملا أساسيا محددا لقرار التمويل والإختيار بين مصادره.
- **غربي حمزة، قمان مصطفى، مجلة بعنوان"مكانة الضرائب في أمثلية الهيكلة المالية حسب موديقلياني وميلر إختبار تجريبي على عينة من مؤسسات الجزائرية"**، تحت إشكالية" هل تستجيب المؤسسات الجزائرية لنتائج نظرية موديقلياني وميلر سنة 1963 حول أمثلية الهيكلة المالية في ظل وجود الضرائب؟"، حيث توصلا إلى نتائج من أهمها أنه في ظل سوق تنافسية تامة، وفي ظل غياب الضرائب، فإنه لا توجد هيكلة مالية مثلى، أما في حالة وجود الضرائب فإن الهيكلة المالية المثلى تكون عند أكبر مستوى إستدانة في الهيكلة المالية.
- **محمد الأمين وليد طالب، مجلة بعنوان" دور الجباية في إختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة"**، تحت إشكالية: "كيف تساهم الجباية في تشكيل الهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة؟"، ومن أهم النتائج التي توصل إليها أن الجباية دور فعال في تشكيل الهيكل المالي وذلك بإختيار المؤسسة لمصدر التمويل الأقل تكلفة جبائية. وبأن الضرائب المفروضة على المؤسسة تخلف وفورات ضريبية ببديون ووفورات ضريبية بديلة للأموال الخاصة، مما يجعل المؤسسة تختار مصدر التمويل الذي يوفر لها أكبر وفورات ضريبية ممكنة.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

الجدول رقم(01): المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية

الدراسة السابقة	اوجه الشبه	اوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
زواش خولة،2011-2015	-اشتركت الدراستين في الجانب النظري. -تشابه الجوانب القانونية من خلال السنوات.	-لم يتم التطرق في الدراسة السابقة إلى النسب المرودية وأثر الضريبة عليها.	-الوصول إلى الاقتناع التام أن الضريبة على أرباح الشركات من أهم الضرائب التي تؤثر على المؤسسة.
محمد حمد العين، 2019	-اشتملت الدراستين على المفاهيم النظرية للضريبة.	-اختلاف الجوانب القانونية من خلال السنوات -تم اعتماد في الدراسة التطبيقية على البرنامج الإحصائي (eviews8) - اختلاف في المتغير المستقل	-التأكيد على مفهوم الضريبة -الانتباه إلى أن القوانين في كل سنة تتغير.
سليم مجلخ، وليد بشيشي،2010-2016	-اشتركت الدراستين في الجانب النظري للضريبة على أرباح الشركات. -التوصل إلى نفس النتائج.	-كونها مجلة. -تم الاعتماد في الدراسة التطبيقية على البرنامج الاحصائي eviews 09.	-التطرق للأهمية تأثير الضريبة على أرباح الشركات على المردودية المؤسسة.
محمد الأمين وليد طالب،2016	-اشتملت الدراستين على النظريات المفسرة للهيكل المالي.	-كونها مجلة. -لم يتم تناول دراسة تطبيقية. -التعمق في النظريات المفسرة للهيكل المالي.	-المفهوم المعمق لنظريات المفسرة للهيكل المالي.

خلاصة الفصل الأول:

وفي الأخير تم التطرق في هذا الفصل إلى الجوانب النظرية للضريبة، وكذا الهيكل المالي، حيث أخذ هذا الأخير إهتماما كبيرا من قبل الباحثيين في مجال الإدارة المالية حيث تم طرح عدة نظريات مفسرة للهيكل المالي و التي تتم من خلالها معرفة مدى التأثير الضريبي على الهيكل التمويلي من خلال النظرية التقليدية و نظرية مودكلياني و ميلر و النظرية الحديثة.

وفي الأخير تم عرض أهم الدراسات السابقة التي خدمت موضوع بحثنا، وكذا المقارنة بين الدراسات السابقة بموضوع دراستنا من خلال التطرق إلى اوجه التشابه و اوجه الإختلاف.

الفصل الثاني:

تأثير الضريبة على الهيكل المالي لمؤسسة كوندور

تمهيد:

بعد ما تطرقنا في الفصل الأول إلى المفاهيم النظرية والتطبيقية للضريبة والهيكل المالي ومدى تأثير الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي، سنحاول في هذا الفصل إختيار مدى تطابق الجانب النظري مع الواقع العملي من خلال إسقاط ذلك على شركة كوندور ببرج بوعريريج والمتخصصة في مجال صناعة وتسويق الأجهزة الإلكترونية والإلكترومنزلية، وذلك من خلال توضيح تأثير الضريبة على الهيكل المالي، حيث تم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: تقديم عام لشركة كوندور.

المبحث الثاني: تحليل الهيكل المالي ومدى تأثير الضريبة على أرباح الشركات.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة كوندور CONDOR

المطلب الأول: مجال الدراسة الميدانية: شركة ذات أسهم كوندور (SPA CONDOR ELECTRONICS)

على إثر انتقال الجزائر من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، ونظرا للجو الملائم الذي يسمح بوجود سوق تنافسية محلية جديدة، وفتح أبواب الاستثمار في السوق الوطنية والدولية أمام الخواص، ونتيجة لتطور والمواكبة، وزيادة الطلب على المنتجات الإلكترونية والإلكترومنزلية، تأسست مؤسسة كوندور ,

تنشط هذه المؤسسة وفقا لأحكام القانون التجاري، حيث تحصلت على السجل التجاري في أفريل 2002، وبدأ نشاطها الفعلي في فيفري 2003.

وقد نشأت المؤسسة في بيئة ملائمة، حيث أن نشاطها في صناعة الإلكترونيك والإلكترومنزلية يعرف انتعاشا في بلادنا، وذلك لتزايد حاجة المستهلك لمثل هذه المنتجات العصرية، وكذلك لمبادرة الجزائر بإنشاء هذا القطاع الإلكتروني لتلحق بركب الدول، وهذا ما وفر لها بيئة تنافسية، وخاصة وأن هذه الصناعة متمركزة محليا في ولاية برج بوعريريج.

تقع مؤسسة " كوندور " بالمنطقة الصناعية لولاية برج بوعريريج، مجموعة بن حمادي "عنتر تراد" معناها: عنترة للتجارة، وهي تحمل كذلك العلامة التجارية "condor"، والرمز الذي يوجد أمام الكلمة "Condor" يشير إلى طائر من أكبر الطيور في العالم يعيش في أمريكا الجنوبية، ومعروف عنه أنه يطير عاليا حتى يكون فال خير عليها. والحرف ® يعني أن المؤسسة مسجلة في الديوان الوطني للمؤلفات والابتكارات، مما يضمن لها الحماية الكافية لمنتجاتها من التزوير والتقليد، وتقدر المساحة الإجمالية للمؤسسة ب: 80104م2، أما طبيعة استثمارها فهي صناعة وتسويق الأجهزة الإلكترونية والإلكترومنزلية، يبلغ عدد عمال المؤسسة حوالي 1819 عامل موزعين على الوحدات والمصالح حسب التخصص، وقد تحصلت المؤسسة على شهادة الجودة العالمية "ISO".

تم إنشاء هذا المجمع في سنة 2017 عن طريق المؤسسة الأم (SPA CONDOR ELECTRONICS).[1]

[1] الإدارة العامة للشركة.

المطلب الثاني: البطاقة الفنية والهيكل التنظيمي لشركة كوندور

يختص مجلس الإدارة والمدير العام بوضع استراتيجية المجمع وذلك على أساس المعلومات والتحاليل والتقارير التي يحصل عليها بواسطة الوظائف الاستشارية والتي يقوم بها إطارات من داخل الشركة.

ويقدم الشكل أدناه أهم المديريات المكونة لشركة كوندور وكذا أهم الخلايا الأساسية المكونة لها.

أولا: البطاقة الفنية لشركة كوندور:

- **إسم الشركة:** شركة ذات الأسهم كوندور إلكترونيك SPA CONDOR ELECTRONICS
- **المركز التجاري:** Condor
- **الشكل القانوني:** شركة ذات أسهم SPA
- **رقم السجل التجاري:** 02 B 042772
- **رقم التعريف الجبائي:** 000234046277228
- **تاريخ تأسيس الشركة:** 2002/02/09
- **العلامة المسجلة:** تم تسجيلها في 30 أفريل 2003
- **قيمة رأس المال:** 4.277.000.000,00 دج
- **رئيس مجلس الإدارة:** بن حمادي عبد الرحمان
- **المدير العام:** بن حمادي عمر
- **العنوان:** المنطقة الصناعية طريق مسيلة نهج 70....161 برج بوعريريج 34000-الجزائر.
- **البريد الإلكتروني:** info@condor.dz
- **الشركاء الإستراتيجين:** HISENSE.MIDEA.GREE(الصين)، DAEWOO.DONG(كوريا الجنوبية) INTEL.MICROSOFT(الولايات المتحدة الأمريكية) وVASTEL(تركيا) وUNIONAIRE(مصر).

ثانيا: الهيكل التنظيمي لشركة كوندور

تقسيم العمل والترتيب السلمي والإداري لدوائر ومصالح مؤسسة " كوندور إلكترونيكس" وفق المسؤوليات ومهام كل إدارة، حيث يشتغل في مؤسسة " كوندور" أكثر من 3819 عامل إلى غاية أفريل 2023، موزعون على مجمل الهيكل التنظيمي للمؤسسة ما يجعلها من أكبر المؤسسات الإقتصادية من حيث العمالة في الجزائر، ويمكن تمثيل الهياكل الوظيفية لمؤسسة " كوندور إلكترونيكس".

الشكل رقم (02): يوضح الهيكل التنظيمي لشركة كوندور

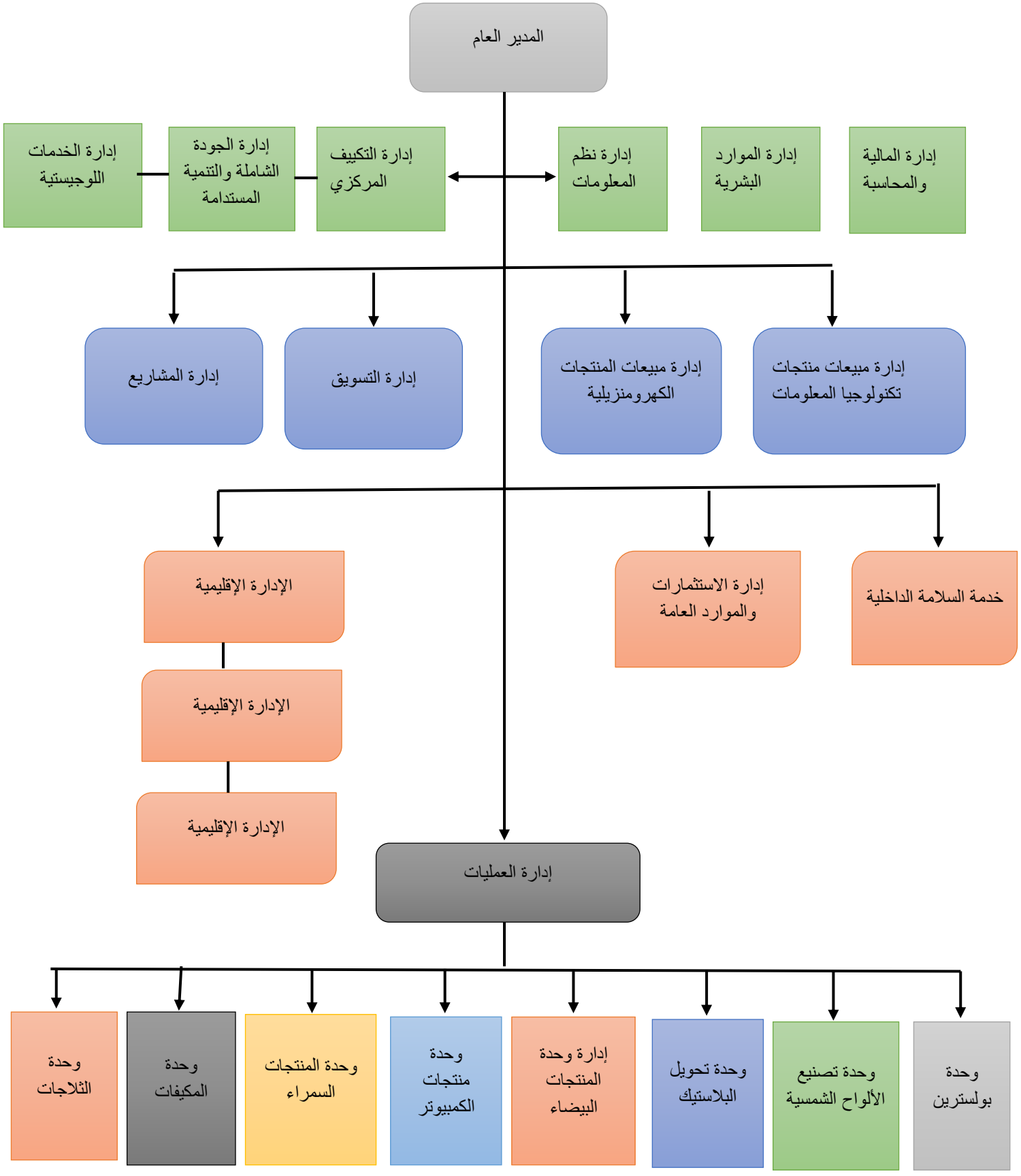

المصدر: مصلحة الموارد البشرية

يمثل هذا الشكل الهيكل العام لشركة كوندور، حيث يعتبر المدير العام حلقة وصل بين المنشأة والموظفين لأن له خبرة كافية كقائد لإدارة صحيحة والتي تحقق أهداف الشركة وهذا ما يظهره الهيكل التنظيمي من خلال التنوع في الإدارات والتخصص في العمل وبمعنى آخر يظهر التخصص في إدارة أنشطتها.

المطلب الثالث: عرض القوائم المالية لمؤسسة كوندور خلال السنوات 2014-2016

تقوم مؤسسة CONDOR بإعداد مختلف القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF مثلها مثل باقي المؤسسات الجزائرية.

اولا: عرض ميزانية المؤسسة خلال فترة الدراسة (2014-2016)

1. عرض جانب الأصول

الجدول رقم (02): أصول ميزانية المؤسسة خلال الفترة الدراسة (2014-2016)

التعيين	2014	2015	2016
الأصول الثابتة	-	-	-
شهرة المحل	-	-	-
التثبيتات المعنوية	-	3331993	189161479
التثبيتات المادية	-	-	-
أراضي	1022933500	1028933500	1028933500
مباني	5416374180	5903657406	5820796947
تثبيتات مادية	2217979768	2448654833	3374494249
تثبيتات في عقود الاختيار	433431786	418304645	403177504
تثبيتات قيد الإنجاز	185014068	833335530	2378843984
تثبيتات مالية	-	-	-
المساهمات في حقوق الملكية	-	-	-
المساهمات الآخرى	1870968972	1888018000	2551767000
الديون والأصول المالية الآخرى	787545481	2674608073	3900214915

ضرائب مؤجلة	10676439	–	–
مجموع الأصول الثابتة	11944924197	15198843983	19647389580
الأصول الجارية	–	–	–
المخزونات	12262460714	15550519477	18344434671
الحقوق والاستخدامات المماثلة	–	–	–
الزبائن	4080833113	7368694326	10695411101
مدينون آخرون	1238958678	1115713257	5939617892
ضرائب وما شابهها	1104502553	1037206267	1692122376
الحقوق والاستخدامات الآخرى	15054182	153271533	–
الموجودات المالية وما شابهها	–	–	–
الودائع والتثبيتات المالية الآخرى	–	–	–
الخزينة	1470394699	1366268558	3644303086
مجموع الأصول الجارية	20172203942	26591673420	40315889132
المجموع الإجمالي للأصول	32117128139	41790517403	59963278713

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

2. عرض جانب الخصوم

الجدول رقم (03): خصوم ميزانية المؤسسة خلال فترة الدراسة (2014-2016)

البيان	2014	2015	2016
الأموال الخاصة	-	-	-
رأس المال المصدر	2450000000	2450000000	2450000000
الأقساط والحتياطات - الاحتياطات الموحدة	3592225526	5507492015	7766918240
فجوة إعادة التقييم	-	-	-
النتيجة الصافية للدورة	2265266489	2889426225	3675429906
رؤوس أموال خرى-الترحيل من جديد	-	-	364293611
مجموع الأموال الخاصة (1)	8307492015	10846918240	14256638758
الخصوم غير الجارية	-	-	-
قروض وديون مالية	17756474297	6569960401	3624613002
ضرائب (مختلفة ومقدمة)	74112457,38	-	68361270
ديون آخرى غير متداولة	435791370	420664229	577958008
مؤوونات ومنتجات مدرجة في الحسابات مسبقا	-	-	-
مجموع الخصوم غير الجارية(2)	18266378124	6990624630	4270932360
الخصوم الجارية	-	-	-
موردون وحسابات مرفقة	3211809183	5514091444	12848118430
ضرائب	948918384,3	432899199	1497957347
ديون آخرى	609301306,8	566071621	2767446254
خصوم الخزينة	773229126	17439912266	24322185561
مجموع الخصوم الجارية(3)	5546258000	23952974532	41435707594
مجموع العام للخصوم (1+2+3)	32117128140	41790517403	59963278713

المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

الجدول رقم(04): تغيرات أصول المؤسسة خلال الفترة 2014-2016

البيان	2014	2015	2016
مجموع الأصول غير الجارية	11944924197	15198843983	19647389580
مجموع الأصول الجارية	20172203943	26591673420	40315889132
المجموع العام للأصول	32117128140	41790517403	59963278713

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم (03): تمثيل بالأعمدة البيانية لتطور مختلف الأصول خلال فترة الدراسة

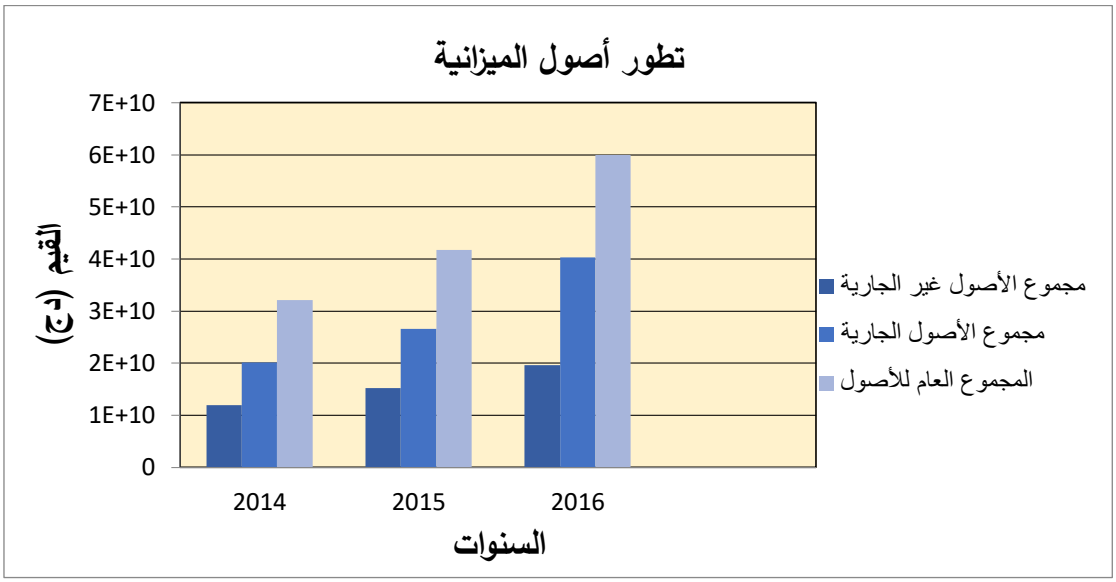

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال المنحنى أعلاه، نلاحظ بأن كل من مجموع الأصول غير الجارية، الأصول الجارية والمجموع العام للأصول في تزايد خلال سنوات الدراسة الثلاث.

الجدول رقم(05): تغيرات الخصوم المؤسسة خلال الفترة 2014-2015-2016

البيان	2014	2015	2016
مجموع الأموال الخاصة(1)	8307492015	10846918240	14256638758
مجموع الخصوم غير الجارية (2)	18266378124	6990624630	4270932360
مجموع الخصوم الجارية (3)	5543258000	23952974532	41435707594
المجموع العام للخصوم (1+2+3)	32117128140	41790517403	59963278713

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم (04): تمثيل بالأعمدة البيانية لتطور مختلف خصوم الميزانية خلال فترة الدراسة

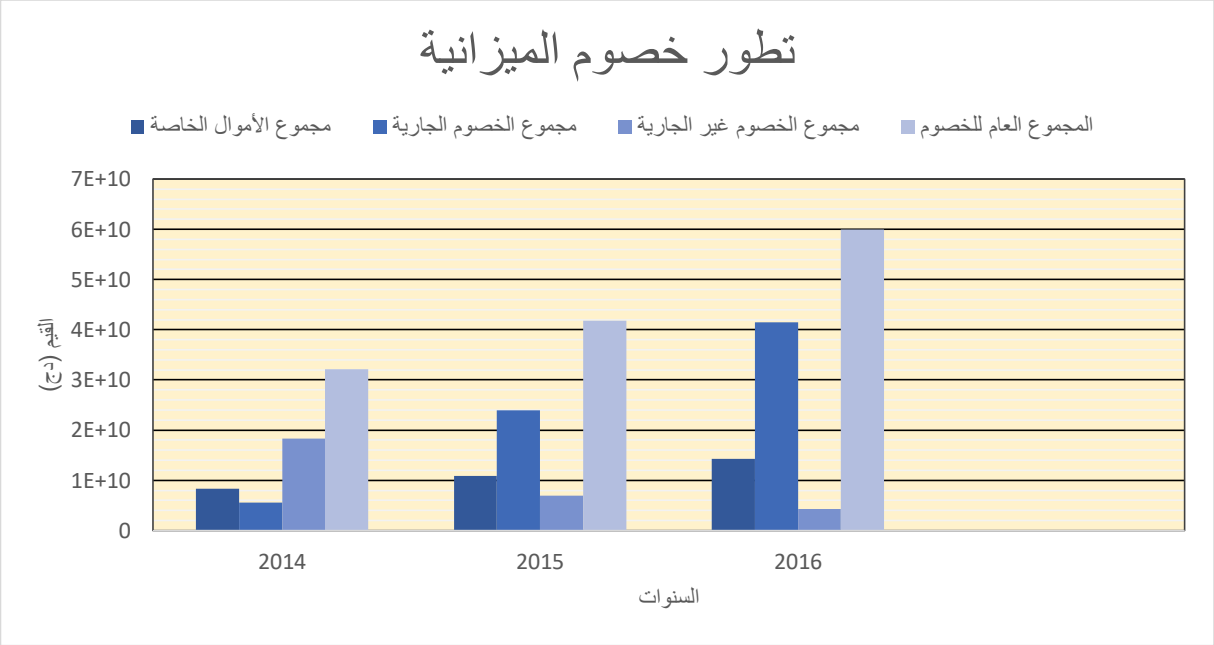

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال المنحنى أعلاه، نلاحظ بأن مجموع الأموال الخاصة في إرتفاع وكذلك بالنسبة إلى مجموع الخصوم الجارية عكس مجموع الخصوم غير الجارية التي في إنخفاض.

3. عرض الميزانيات المختصرة

- **جانب الأصول**

الجدول رقم (06): أصول الميزانية المالية المختصرة خلال السنوات 2014-2016

الأصول	2014	2015	2016
الأصول الثابتة	11944924197	15198843983	19647389580
الأصول المتداولة	20172203943	26591673420	40315889132
قيم الإستغلال	12262460714	15550519477	18344434671
قيم قابلة للتحقيق	6439348526	9674885383	18327151372
قيم جاهزة	1470394699	1366268558	3644303086
مجموع الأصول	32117128140	41790517403	59963278712

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

- **جانب الخصوم**

الجدول رقم (07): خصوم الميزانية المالية المختصرة خلال السنوات 2014-2016

الخصوم	2014	2015	2016
الأموال الدائمة	26573870139	17837542870	18527571118
الأموال الخاصة	8307492015	10846918240	14256638758
ديون طويلة الأجل	18266378124	6990624630	4270932360
ديون قصيرة الأجل	5546258000	23952974532	41435707594
المجموع الديون	23812636124	30943599162	45706639954
مجموع الخصوم	32120128139	41790517402	59963278712

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

ثانيا: عرض جدول حساب النتائج خلال فترة الدراسة (2014-2016)

1. جدول حساب النتائج (2014-2016)

جدول رقم (08): جدول حساب النتائج خلال الفترة 2014-2015-2016

البيان	2014	2015	2016
المبيعات والمنتجات ذات الصلة	47747116985	73376651325	88900080130
التغيرات في مخزوات المنتجات النهائية والحالية	1832108615	6532964989	1752006284
الإنتاج المثبت	-	37964750	40072845
إعانات الإستغلال	-	-	-
1-إنتاج السنة	49579225601	79947581066	90692159260
المشتريات المستهلكة	44604648093	66448576384	74171744945
الخدمات الخارجية والإستهلاكات الآخرى	627976566,8	899653954	2118668704
الخدمات الخارجية الآخرى	652266160,7	1232185457	1403135019
2-إستهلاك السنة	41078889862	68580415800	77651909582
3-القيمة المضافة للإستغلال(1-2)	8500335739	11367165265	13040249677

أعباء المستخدمين	2553219519	3034594750	3811489275
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	961996736	1163438753	980719709
4- إجمالي فائض الإستغلال	4985119483	7169131762	8248040692
المنتجات العملياتية الآخرى	128789645	70865719	182327902
الأعباء العملياتية الآخرى	64224006	759349118	364024204
المخصصات للإهتلاكات والمؤوونات وخسارة القيمة	835254238	683032976	1375971751
إسترجاع على خسائر القيمة والمؤوونات	835254238	683032976	1375971751
5- النتيجة العملياتية	4214430883	5797615386	6690372638
المنتوجات المالية	115901683	245150034	197107854
الأعباء المالية	1373396071	2363065652	2216231552
6-النتيجة المالية	1257494388	2117915618	2019123697
7-النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	2956936495	3679699768	4671248941
العناصر غير العادية منتوجات	-	-	-
العناصر غير العادية الأعباء	-	-	-
8-النتيجة الصافية للانشطة العادية	-	-	-
الضرائب الواجب دفعها عن نتائج العادية	691670007	790273542	1012912352
الضرائب المؤجلة(تغيرات) عن نتائج العادية	-	-	17090317
9-النتيجة غير العادية	-	-	-
10-النتيجة الصافية للسنة المالية	2265266489	2889426225	3675426906

2. جدول حساب النتائج المختصر (2014-2016)

جدول رقم (09): جدول حساب النتائج المختصر خلال الفترة 2014-2016

البيان	2014	2015	2016
1-إنتاج السنة	49579225601	79947581066	90692159260
2-إستهلاك السنة	41078889961	68580415800	77651909582
3-القيمة المضافة للإستغلال(1-2)	8500335739	11367165265	13040249677
4-إجمالي فائض الاستغلال	4985119483	7169131762	8248040692
5-النتيجة العملياتية	4214430883	5797615386	6690372638
6-النتيجة المالية	1257494388	2117915618	2019123697
7-النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)	2956936495	3679699768	4671248941
8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية	-	-	-
9-النتيجة غير العادية	-	-	-
10-النتيجة الصافية للسنة	2265266488	2889426225	3675426906

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

ثالثا: تحديد النتيجة الجبائية خلال فترة الدراسة (2014-2016)

الجدول رقم (10): جدول تحديد النتيجة الجبائية خلال فترة 2014-2016

البيان	2014	2015	2016
النتيجة المحاسبية	2265266488	2889426225	3675426906
الإسترادات	741994412	1197694008	1605594130
التخفيضات	-	-	-
النتيجة الجبائية	3007260900	4087120233	5281021036

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

المبحث الثاني: تحليل الهيكل المالي وتأثير الضريبة على أرباح الشركات

من خلال هذا المبحث سنحاول تحليل الهيكل التمويلي لشركة كوندور، وبيان مختلف المصادر التمويلية التي تعتمد عليها الشركة، وسيتم التطرق إلى الضريبة على أرباح الشركات التي تكون من أهم الضرائب التي تتحملها الشركة، وهذا لمعرفة مدى تأثير هذه الأخيرة على الهيكل المالي للشركة.

المطلب الأول: تحليل الهيكل المالي لمؤسسة كوندور

بعد تطرقنا في الجانب النظري إلى أن التمويل الذاتي هو أهم موّرد داخلي، وهذا ما يمكن توضيحه في الجداول التالية، في وجود وغياب الضرائب.

أولا: المصادر الداخلية

1- قبل الضرائب

أ- التمويل الذاتي:

جدول رقم(11): قيم التمويل الذاتي لمؤسسة كوندور خلال الفترة (2014-2016)

الوحدة: الدينار الجزائري

البيان / السنوات	2014	2015	2016
نتيجة الدورة الصافية	2265266489	2889426225	3675426906
مخصصات الإهتلاك	835254238,20	683032976	1375971751
قيمة التمويل الذاتي	**3100520727**	**3572459201**	**5051398657**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة (2014-2016)

من خلال الجدول المبين أعلاه، نلاحظ أن قيمة التمويل الذاتي طول الفترة الممتدة من 2014-2016 في ارتفاع، وهذا يدل على قدرة المؤسسة على تمويل نشاطاتها ذاتياً مما يعتبر مؤشرًا جيدًا.

ب-الأموال الخاصة:

جدول رقم (12): الأموال خاصة في غياب الضرائب لمؤسسة كوندور فترة (2014-2016)

الوحدة: الدينار الجزائري

البيان / السنوات	2014	2015	2016
رأس مال تم إصداره	2450000000	245000000	2450000000
علاوات واحتياطات	3592225526	5507492015	7766918240
نتيجة صافية	2265266489	2889426225	3675426906
حقوق ملكية	00	00	364293611
مجموع أموال خاصة	**8307492015**	**10846918240**	**14256638757**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة (2014-2016)

نلاحظ من خلال الجدول السابق، أن قيم الأموال الخاصة للمؤسسة في ارتفاع على طول فترة الدراسة، وهذا راجع إلى ارتفاع النتيجة الصافية، وفي الأخير يمكن القول أن للمؤسسة رأس مال خاص يساعدها في التمويل الجيد لأنشطتها.

2-بعد الضرائب

أ- التمويل الذاتي:

جدول رقم (13): التمويل الذاتي في وجود الضرائب لمؤسسة كوندور فترة (2014-2016)

الوحدة: الدينار الجزائري

البيان / السنوات	2014	2015	2016
قيمة التمويل الذاتي قبل الضريبة	3100520727.04	3572459201	5051398657
بعد الضريبة	**3100520727.07**	**3572459201**	**5034308340**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة (2014-2016)

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن قيمة التمويل الذاتي لم تتغير خلال السنتين 2014-2015 بسبب عدم وجود ضرائب خلال هاتين السنتين، بينما سنة 2016 أدت الضرائب إلى انخفاض قدرة التمويل الذاتي وهذا بسبب ارتفاع النتيجة الصافية، لأنه هناك علاقة عكسية بين النتيجة الصافية والضرائب.

ب-الأموال الخاصة بعد الضرائب:

جدول رقم (14): الأموال الخاصة بعد الضريبة لمؤسسة كوندور فترة (2014-2016)

البيان / السنوات	2014	2015	2016
الأموال الخاصة قبل الضريبة	8307492015.28	10846918240	14256638758
بعد الضريبة	**8307492015.28**	**10846918240**	**14239548441**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة (2014-2016)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الأموال الخاصة قبل الضريبة وبعد الضريبة لم تتغير خلال السنتين 2014-2015، وهذا راجع لعدم وجود ضرائب مؤجلة خلالهما، بينما في 2016 نلاحظ أن الضرائب أدت إلى انخفاض قيمة الأموال الخاصة ويعود السبب إلى نفس سبب انخفاض قدرة التمويل الذاتي.

ثانيا: مصادر التمويل خارجية:

من أجل معرفة ما إذا كانت مؤسسة كوندور تعتمد على مصادر تمويل خارجية ارتأينا توضيح ذلك في الجداول التالية:

1-التمويل عن طريق الديون قصيرة الأجل:

جدول رقم (15): تطور الديون قصيرة الأجل لمؤسسة كوندور للفترة(2014-2016).

الوحدة: الدينار الجزائري

البيان / السنوات	2014	2015	2016
مجموع الديون قصيرة الأجل	**5543257999.93**	**23952974532**	**41435707594**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة (2014-2016).

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن الديون قصيرة الأجل في ارتفاع خلال سنوات الدراسة الثلاثة، حيث أن مصدرها البنوك حسب ما هو مصرح به من طرف مصالح المالية للمؤسسة لإكمال احتياجات دورة الاستغلال.

2- التمويل عن طريق الديون طويلة الأجل

جدول رقم (16): تطور الديون طويلة الأجل لمؤسسة كوندور لفترة (2014-2016)

الوحدة: الدينار الجزائري

البيان / السنوات	2014	2015	2016
مجموع الديون طويلة الأجل	18266378124.47	6990624630	4270932360

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية (2014-2016)

نلاحظ من نتائج الجدول السابق أن الديون طويلة الأجل على طول فترة الدراسة في انخفاض مستمر، ويفسر ذلك اعتماد مؤسسة كوندور على التمويل قصير الأجل أكثر من التمويل طويل الأجل.

ثالثا: تأثير الضريبة على المردودية

1- المردودية المالية:

تعبر المردودية المالية عن قدرة المؤسسة في الحصول على الأموال من أجل الاستثمار وتجديد وسائل إنتاجها.

الجدول التالي يمثل تأثير الضريبة على المردودية المالية للمؤسسة.

الجدول رقم(17): نسبة المردودية المالية خلال السنوات 2014-2016

البيان / السنوات	2014		2015		2016	
	في وجود الضريبة	في غياب الضريبة	في وجود الضريبة	في غياب الضريبة	في وجود الضريبة	في غياب الضريبة
النتيجة الصافية	2265266488	2956936495	2889426225	3679699768	3675426906	4671248941
الاموال الخاصة	8307492015	8307492015	10846918240	10846918240	14256638758	14256638758
معدل المردودية المالية	27,26%	35,59%	26,63%	33,92%	25,78%	32,76%

المصدر: من إعداد الطالبيتن بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة خلال الفترة (2014-2016)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة المردودية في وجود الضريبة (ضريبة على أرباح الشركات) تكون أقل من المردودية في غياب الضريبة، وهذا يعني أن لضريبة على أرباح الشركات تأثير على المردودية المالية للمؤسسة أي تخفض من مردوديتها عن طريق النتيجة الصافية.

2- المردودية الإقتصادية:

تسمح المردودية الإقتصادية للمؤسسة بمعرفة قدرتها على تحقيق الأرباح بعيدا عن التأثير السياسات المالية (التمويلية).

الجدول رقم(18): نسبة المردودية الإقتصادية خلال السنوات الثلاث 2014-2016

البيان / السنوات	2014	2015	2016
فائض إجمالي الاستغلال	4985119483	7169131762	8248040692
مجموع الأصول	32117128140	41790517403	59963278712
معدل المردودية الاقتصادية قبل الضرائب	%15,52	%17,15	%13,75
معدل المردودية الاقتصادية بعد الضرائب	**%12,57**	**%13,89**	**%11,13**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسب المردودية الإقتصادية قبل الضريبة مرتفعة مقارنة مع نسب المردودية الإقتصادية بعد الضريبة خلال السنوات الدراسة، مما يدل على أن الضرائب تؤثر على مدخلات المؤسسة، فكلما زادت الضريبة على مدخلات المؤسسة نقصت المردودية الإقتصادية(علاقة عكسية) والعكس صحيح.

ومن خلال الجدولين نلاحظ بأن نسب المردودية المالية في وجود وغياب الضرائب أكبر من المردودية الإقتصادية قبل وبعد الضرائب خلال السنوات الثلاث ومنه فإن المؤسسة تلجأ لتمويل بالملكية أحسن.

رابعا: تأثير الضريبة على مؤشرات التوازن المالي

1- رأس المال العامل:

يعرف رأس المال العامل الصافي بقسط الأموال الدائمة التي تخصصها المؤسسة لتمويل أصولها المتداولة.

الجدول رقم(19): رأس المال العامل في ظل وجود الضرائب و غيابها خلال فترة الدراسة

السنوات / البيان	2014		2015		2016	
	في وجود الضريبة	في غياب الضريبة	في وجود الضريبة	في غياب الضريبة	في وجود الضريبة	في غياب الضريبة
الأصول المتداولة	20172203943	19067701389	26591673420	25554467153	40315889132	38623766756
ديون قصيرة الأجل	5546258000	459733916	23952974532	23386902911	41435707594	39937750247
رأس المال العامل	**14625945943**	**14470361773**	**2638698888**	**2167564242**	**-1119818462**	**-1313983491**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل خلال السنتين موجب يعني أن المؤسسة متوازنة ماليا و حققت فائضا ماليا، أما سنة 2016 نلاحظ أن رأس المال العامل سالب مما يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل إستثمارتها و باقي احتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية دائمة، فهي بحاجة لمصادر تمويل إضافية أو بحاجة إلى تقليص استثماراتها إلى حد الذي يتوافق مع مواردها المالية.

1- احتياج رأس المال العامل:

يعرف احتياج رأس المال العامل بأنه رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل.

الجدول رقم(20): احتياج رأس المال العامل خلال السنوات الثلاث2014-2015-2016

السنوات / البيان	2014		2015		2016	
	في وجود الضريبة	في غياب الضريبة	في وجود الضريبة	في غياب الضريبة	في وجود الضريبة	في غياب الضرية
قيم الاستغلال	12262460714	12262460714	15550519477	15550519477	18344434671	8344434671
قيم قابلة لتحقيق	6439348526	5334845972	9674885383	8637679116	18327151372	6635028996
ديون قصيرة الاجل	5546258000	4597339616	23952974532	23386902911	41435707594	9937750247
احتياج رأس المال العامل	**13155551240**	**12999967070**	**1272430328**	**801295682**	**-4764121551**	**958286580**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة

من الجدول أعلاه نلاحظ أن احتياج رأس المال العامل موجب خلال السنتين 2014-2015، هذا يدل على أن موارد الدورة لم تكفي لتغطية إحتياجات الدورة، أي أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة لتغطية احتياجاتها،أما في سنة 2016 نلاحظ أن احتياج رأس المال العامل سالب وهذا يدل على لأن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، وهذا مايوحي بأ الوضعية المالية للمؤسسة مريحة.

1- الخزينة:

هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفات المصرفية، كما يمكن تعريفها عن طريق الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

الجدول رقم(21): مبلغ الخزينة في ظل وجود الضرائب وعدمها خلال السنوات الدراسة(2014-2016)

السنوات / البيان	2014		2015		2016	
	في وجود الضرائب	في غياب الضرائب	في وجود الضرائب	في غياب الضرائب	في وجود الضرائب	في غياب الضرائب
رأس المال العامل	14625945943	14470361773	2638698888	2167564242	-1119818462	-1313983491
احتياج رأس المال العامل	13155551240	12999967070	1272430328	801295682	-4764121551	-4958286580
الخزينة	**1470394703**	**1470394703**	**1366268560**	**1366268560**	**3644303089**	**3644303089**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الخزينة موجبة في كلا سنتين 2014 و 2015 هذا يعني أن رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل وهذا يدل على أن المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية راس المال العامل، وعليه يجب على المؤسسة توظيف الفائض أو توزيعه.

أما مبلغ الخزينة سالب خلال سنة 2016 وهذا يعني أن رأس المال العامل اصغر من احتياج رأس المال العامل، أي أن المؤسسة في حالة عجز في التمويل، فيجب على المؤسسة معالجته من خلال الحصول على قروض قصيرة الأجل.

المطلب الثاني: تأثير الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي لمؤسسة كوندور

في هذا المطلب سنتناول الوضعية الجبائية للمؤسسة، وذلك بعرض الضرائب والرسوم التي تتحملها المؤسسة، وتطور كل من النتيجة الجبائية والضريبة على أرباح الشركات، وأثر هذه الأخيرة على الهيكل المالي.

اولا: الوضعية الجبائية لمؤسسة كوندور

1- الضرائب التي تخضع لها المؤسسة

الضرائب مع النسب المطبقة			
السنوات	الضريبة على النشاط المهني	الرسم على القيمة المضافة	الضريبة على الدخل الإجمالي
2014	الإنتاج 2% مع تخفيض 30% في حالة البيع بالجملة	17%/7%	**القسم الرابع حساب الضريبة** أ- **المعدلات القابلة للتطبيق** **المادة 104:** تحسب الضريبة على الدخل الإجمالي تبعا للجدول التصاعدي الآتي:
	اشغال عمومية 2% مع تخفيض 25%		
2015	الإنتاج 2% مع تخفيض 30% في حالة البيع بالجملة	17%/7%	
	اشغال عمومية 2% مع تخفيض 25%		
	الخدمات او البيع على الحالة 2%		
2016	الإنتاج 2% مع تخفيض 30% في حالة البيع بالجملة	7%/17%	
	اشغال عمومية 2% مع تخفيض 25%		
	الخدمات أو البيع على الحالة2%		

قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)	نسبة الضريبة
لا يتجاوز 120000	%0
من 120001 إلى 360000	%20
من 360001 إلى 1440000	%30
أكثر من 1440000	%35

2-تحليل الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي لمؤسسة كوندور

أ- تحديد النتيجة الجبائية لفترة (2014-2016)

الجدول رقم(22): تطور النتيجة الجبائية مع النتيجة المحاسبية للفترة (2014-2016)

الوحدة: الدينار الجزائري

البيان / السنوات	2014	2015	2016
رقم الأعمال	47747116985	73376651325	88900080130
النتيجة المحاسبية	2956936495.80	3679699768	4671248941
النتيجة الجبائية الخاصة بالضريبة	**3007260900**	**4087120233**	**5281021036**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج لمؤسسة كوندور (2014-2016).

ولتسهيل عملية الملاحظة نقوم بترجمة معطيات الجدول السابق على شكل منحنى:

الشكل رقم(05): منحنى بياني يمثل تطور النتيجة الجبائية لمؤسسة كوندور خلال الفترة الممتدة (2014-2016)

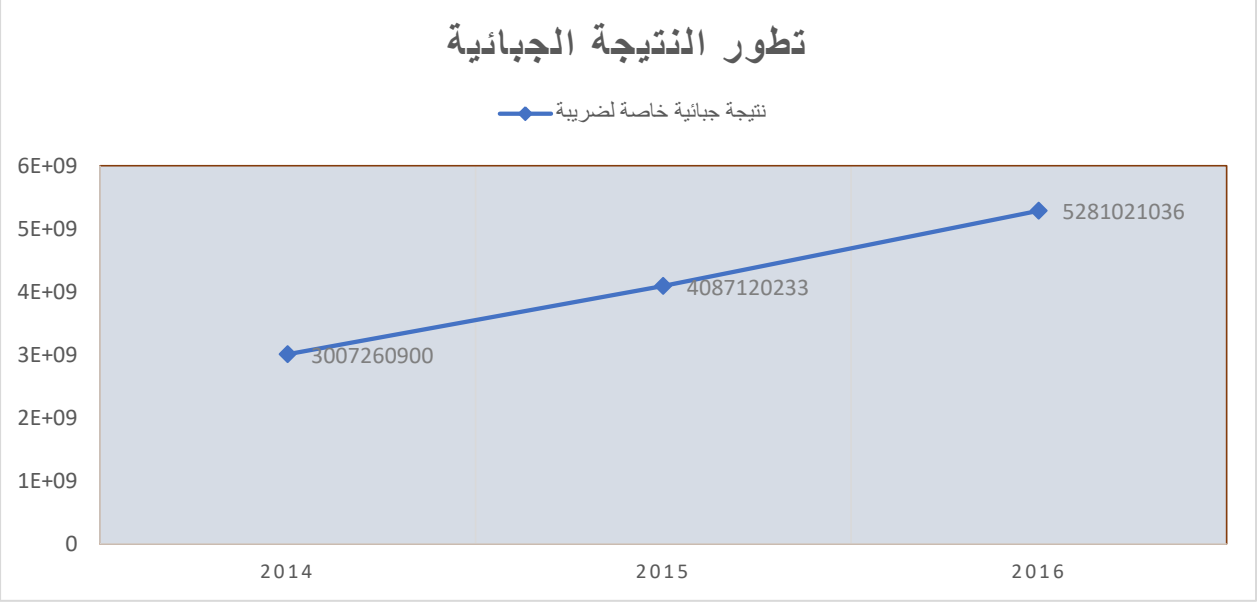

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج (2014-2016).

يلاحظ من خلال المنحنى أعلاه، أن النتيجة الجبائية على ارتفاع طول فترة الدراسة، وذلك راجع لارتفاع النتيجة المحاسبية والاستردادت مع إنعدام التخفيضات خلال هذه السنوات.

ب-الضريبة على أرباح الشركات:

جدول رقم(23): تطور الضريبة على أرباح الشركات لفترة (2014-2016)

الوحدة: الدينار الجزائري

البيان السنوات	2014	2015	2016
الضريبة على أرباح الشركات IBS	691670007	790273542	1012912352

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات الجبائية لمؤسسة كوندور (2014-2016)

الشكل رقم (06): منحنى بياني يمثل تطور الضريبة على أرباح الشركات لمؤسسة كوندور لفترة (2016-2014)

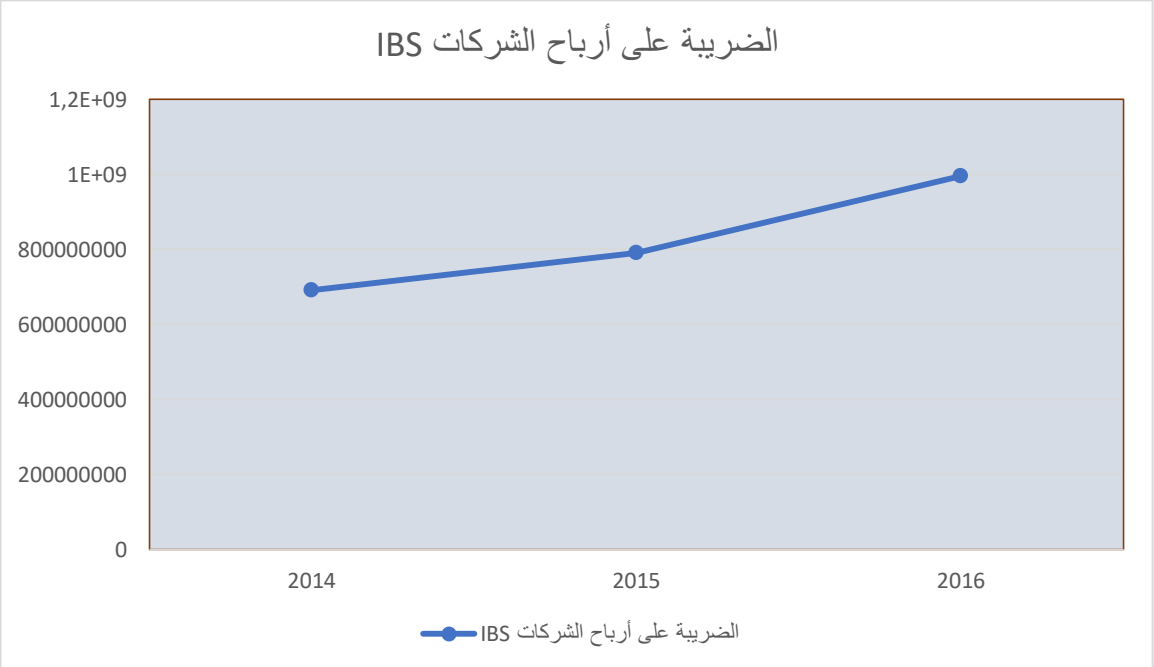

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات الجبائية لمؤسسة كوندور (2014-2016).

من خلال الجدول والمنحنى أعلاه، نلاحظ أن الضريبة على أرباح الشركات في تزايد خلال فترة الدراسة، ومعنى ذلك أن كلما زادت النتيجة الجبائية (الوعاء الضريبي) كلما زادت قيمة الضريبة على أرباح الشركات، وكلما ارتفعت قيمة الضرائب دّل ذلك على ارتفاع أرباح المؤسسة.

ت-كيفية دفع الضرائب الخاصة لمؤسسة كوندور:

حسب تصريح رئيس مصلحة المحاسبة أن الضرائب التي تخضع لها المؤسسة تكون شهريا لدى قباضة الضرائب ببرج بوعريريج، بعد قيام المكلف بحساب مبلغ الضريبة بنفسه (G50) دون إشعار مسبق من طرف مصلحة الضرائب، وهذا خلال السنوات المدروسة 2014-2016.

أما حاليا فتدفع لدى قباضة الضرائب في الجزائر العاصمة عبر موقع **Jibayatic.com**، لأنه وفقا لقوانين الجمهورية أن كبريات الشركات التي يفوق رقم أعمالها 2000000000 دج فما فوق مرشحة لتحويل الملف الجبائي من عنوان مقرها الإجتماعي إلى مديريات كبريات الشركات.

خلاصة الفصل الثاني:

لمعرفة مدى تأثير الضريبة على أرباح الشركات في الهيكل المالي لمؤسسة كوندور، إرتأينا إلى عرض القوائم المالية للمؤسسة وتحليل كل من مصادر التمويل الداخلية (التمويل الذاتي والأموال الخاصة)، والخارجية (ديون قصيرة الأجل وديون طويلة الأجل) لمؤسسة، مع التطرق إلى المردودية المالية والمردودية الإقتصادية، وتم التوصل إلى أن الضريبة على أرباح الشركات تؤثر بصورة مباشرة على مصادر التمويل الداخلية، حيث تعمل على تخفيض من النتيجة الصافية لمؤسسة، والتي هي عبارة عن نتيجة الإجمالية مخصوما منها الضرائب على الأرباح.

وأما بالنسبة للمصادر التمويل الخارجية فإنها تؤثر من خلال الوفورات الضريبية التي تحققها المؤسسة من خلال الديون. كما تم التوصل أيضا إلى وجود علاقة عكسية بين الضريبة على أرباح الشركات والمردودية المؤسسة.

الخاتمة

تعد الضرائب أداة ضبط إقتصادية، تسعى الدولة بواسطتها تحقيق أهداف إقتصادية ومالية واجتماعية وساسية، وبما أن المؤسسة الإقتصادية تسعى إلى تحقيق أرباح فهذا يعني أنها تخضع لضرائب من أجل تمويل خزينة الدولة عن طريق تلك الضرائب المفروضة.

تطرقنا من خلال هذه الدراسة إلى تأثير الضريبة على الهيكل المالي للمؤسسة. وانطلاقا من الإشكالية المطروحة:" كيف تؤثر الضريبة على أرباح الشركات في الهيكل المالي للمؤسسة الإقتصادية؟". للإلمام بجوانب الموضوع قمنا بدراسة المفاهيم النظرية لموضوع الضريبة والهيكل المالي، أما الدراسة التطبيقية التي حاولنا من خلالها تحليل الهيكل المالي لمؤسسة كوندور إلكترونيكس بولاية برج بوعريريج، ومن خلالها توصلنا لنتائج نظرية وآخرى تطبيقية، تلتها اقتراحات على ضوء هذه النتائج ومنه فتح آفاق البحث.

✓ **نتائج الدراسة:**

من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

- **تم اثبات الفرضية الأولى** حيث يمثل الهيكل المالي الترجمة الفعلية لقرار التمويل المتخذ من طرف المؤسسة.
- عدم وجود توافق بين النظريات المفسرة للهيكل المالي للمؤسسة، فنظرية موديقلياني وميلر إرتكزت على أنه في حالة إدخال الضرائب، فإن الهيكلة المالية المثلى تكون عند أكبر مستوى إستدانة في الهيكلة المالية، ويتحدد مستوى معين للاستدانة عند إدخال تكاليف الإفلاس. أما في ظل سوق تنافسية تامة وفي ظل غياب الضرائب وتكاليف الإفلاس، فإنه لا توجد هيكلة مالية مثلى **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**
- يوجد العديد من العوامل المؤثرة على الهيكل المالي ومن بينها: مردودية المؤسسة والموقف الضريبي للشركة **وهذا مايثبت صحة الفرضية الثالثة.**
- الهيكل المالي لمؤسسة كوندور إلكترونيكس يتأثر بعنصر الضريبة **وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.**
- إن للضريبة على أرباح الشركات تأثير على مردودية المؤسسة من خلال التأثير على النتيجة الصافية.
- كلما كانت الضريبة على أرباح الشركات كبيرة انخفضت النتيجة وبالتالي إنخفاض في التمويل الذاتي (علاقة عكسية).
- تؤثر الضريبة على أرباح الشركات على الديون قصيرة وطويلة الأجل من خلال توفير الوفورات الضريبية.
- النتيجة المحاسبية مرتبطة بحجم الضرائب المفروضة عليها.

الاقتراحات: هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها :

- على المؤسسة توظيف أشخاص ذو خبرة وكفاءة في مجال التشريع الجبائي، من أجل تقديم استشارات جبائية بهدف تقليل المخاطر الجبائية.
- يجب على المسير المالي للمؤسسة أن يكون على علم بالقوانين والتشريعات الجبائية، من أجل إتخاذ قرارات تمويلية تتماشى مع البيئة الضريبية.

- العمل على نشر الوعي الضريبي وترسيخه لدى المجتمع.
- لا يجب التركيز على مصدر تمويل واحد، يجب أن الهيكل المالي للمؤسسة مزيجا بين التمويل بالملكية والتمويل بالديون.

آفاق الدراسة:

لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث آخرى نذكر منها:

- أثر الضريبة على الدخل الاجمالي على الأداء المالي للمؤسسات.
- الأثر الجبائي للبدائل التمويلية.
- أثر الضريبة على الأداء المالي لمجمع الشركات
- تأثير الاعفاءات الجبائية على مصادر التمويل المؤسسات.
- الجباية كأداة للتحكم في الإنفاق.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

اولا: الكتب

1- إلياس بن ساسي، يوسف القريشي، التسيير المالي، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

2- جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2013.

3- حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية- بن عكنون- الجزائر، الطبعة الثانية، .

4- خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث، جباية الاشخاص الطبعيين والمعنويين ج1، دار هومة للطباعة والنشر، ط2، 2006.

5- سالم صلال الحسيناوي، الإدارة المالية الحديثة، ط1، 2017.

6- سامر مظهر قنطقجي، فقه الإدراة المالية والتحليل المالي، ط1، 2019.

7- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، إقتصاديات الضرائب (سياسات -نظم- قضايا معاصرة)، الدار الجامعية، الابراهمية، الاسكندرية، 2006.

8- طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، بغداد، 2017.

9- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.

10- عاطف وليم اندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006.

11- عبد العزيز النجار، أساسيات الإدارة المالية، مكتب العربي الحديث، اسكندرية، 2007.

12- عبد الغفور ابراهيم أحمد، مبادئ الإقتصاد والمالية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، 2009.

13- عدنان النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الاردن.

14- عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، الأردن، 2009.

15- عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، أساسيات في الإدراة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

16- عزبي أحمد يوسف خطاب، الضرائب ومحاسبتها، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

17- محمد عباس محرزي، إقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، بوزريعة الجزائر، 2003.

18- محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2011.

19- مراد ناصر، فعالية النضام الضريبي بين النضرية والتطبيق، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

20- ولهي بوعلام، محاضرات في الجباية المعمقة(دروس وأمثلة تطبيقية وفق تعديلات قانون المالية لسنة 2022)، دار المتنبي للطباعة والنشر، المسيلة، 2022.

ثانيا: الرسائل الجامعية

- زواش خولة، أثر الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي للمؤسسة(دراسة حالة حضنة حليب 2011-2015)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر (اكاديمي) في علوم التسيير، تخصص مراقبة تسيير، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2017.
- شيماء بوالعيشن، بشرى بن حمادة، الضريبة على أرباح الشركات و أثرها على قرار التمويل في المؤسسة الإقتصادية(دراسة حالة المؤسسة الجهوية للهندسة الريفية " بابور" جيجل)، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2021.

ثالثا: المجلات

- عبد الرحمان تمار وآخرون، محددات الهيكل المالي في عينة من شركات المساهمة الناشطة بولاية ورقلة، مجلة الجزائرية للتنمية إقتصادية، المجلد 09، العدد01،2002.

رابعا: التشريعات القانونية

- المادة 150، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، من كتاب قوانين جبائية لسنة 2017.
- المديرية العامة للضرائب: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، الجزائر، 2023.

المراجع باللغة الأجنبية

- **Pierre Beltran, « La fiscalité en France », 6ème éditions Dalloz, paris, 1993.**
- **Xavier Vandendriessche, Finances Publiques, Edition FACOMPO, France, 2008, p58.**

الملاحق

الملحق رقم 01: الميزانية المالية والجبائية وجدول حساب النتائج لسنة 2014

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0 0 0 2 3 4 0 1 0 0 8 6 3 5 8

Designation de l'entreprise SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité : PRODUCTION ELECTRONICS

Adresse : ZONE D'ACTIVITE BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice clos le 31/12/2014

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS	-	-	-	-
Ecart d'acquisition-Good will positif ou negatif	-	-	-	-
Immobilisation Incorporelles	-	-	-	-
Immobilisations corporelles	-	-	-	-
Terrains	1 022 933 500.00	-	1 022 933 500.00	966 854 500.00
Bâtiments	6 849 410 360.73	1 433 036 180.05	5 416 374 180.68	4 163 418 870.55
Autres immobilisations Corporelles	4 831 005 764.08	2 613 025 995.29	2 217 979 768.79	2 374 848 039.20
Immobilisations en concession	508 700 848.23	75 269 062.17	433 431 786.06	449 738 719.03
Immobilisations en cours	185 014 068.02	-	185 014 068.02	1 188 194 801.72
Immobilisations financières	-	-	-	-
Titres mis en equivalance	-	-	-	-
Autres participations et créances ratachées	1 870 968 972.74	-	1 870 968 972.74	10 710 000.00
Autres titres immobilisés	-	-	-	-
Prêts et autres actif financiers non courants	787 545 481.14	-	787 545 481.14	55 545 481.14
Impôts differés actifs	10 676 439.62	-	10 676 439.62	16 014 659.62
TOTAL ACTIF NON COURANT	16 066 255 434.56	4 121 331 237.51	11 944 924 197.05	9 225 325 071.26
ACTIFS COURANT	-	-	-	-
Stocks en cours	12 262 460 714.26	-	12 262 460 714.26	7 050 682 233.30
Créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Clients	4 080 833 113.24	-	4 080 833 113.24	2 003 112 655.36
Autres debiteurs	1 238 958 678.74	-	1 238 958 678.74	582 494 972.53
Impôts et assimilés	1 104 502 553.59	-	1 104 502 553.59	759 015 498.61
Autres créances et emplois assimilés	15 054 182.89	-	15 054 182.89	-
Disponibilités et assimilés	-	-	-	-
Placements et autres actifs Financiers couran	-	-	-	-
Tresorerie	1 470 394 699.91	-	1 470 394 699.91	2 267 271 051.73
TOTAL ACTIF COURANT	20 172 203 942.63	-	20 172 203 942.63	12 662 576 411.53
TOTAL GENERAL ACTIF	36 238 459 377.19	4 121 331 237.51	32 117 128 139.68	21 887 901 482.79

035

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0 0 0 2 3 4 0 1 0 0 8 6 3 5 8

Designation de l'entreprise : SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité : PRODUCTION ELECTRONICS

Adresse :ZONE D'ACTIVITE BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice clos le 31/12/2014

BILAN (PASSIF)

PASSIF	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES	-	-
Capital émis	2 450 000 000.00	2 450 000 000.00
Capital non appelé	-	-
Primes et Reserves	3 592 225 526.48	202 301 624.20
Ecart de réévaluation	-	-
Ecart d'equivalence	-	-
Resultat Net	2 265 266 488.80	1 585 262 769.07
Autres Capitaux propres-Report à Nouveau	-	2 154 661 133.21
TOTAL I	8 307 492 015.28	6 392 225 526.48
PASSIF NON COURANT	-	-
Empruns et Dettes Financières	17 756 474 297.03	11 677 586 476.69
Impôts différés et provisionnés	74 112 457.38	125 626 739.38
Autres Dettes non courantes	435 791 370.06	450 918 511.03
Provisions et Produits Constatés d'avance	-	-
TOTAL II	18 266 378 124.47	12 254 131 727.10
PASSIFS COURANTS	-	-
Fournisseurs et comptes ratachés	3 211 809 182.80	1 955 420 116.20
Impôts	948 918 384.31	757 479 712.62
Autres dettes	609 301 306.78	494 798 583.14
Tresorerie Passives	773 229 126.04	33 845 817.25
TOTAL III	5 543 257 999.93	3 241 544 229.21
TOTAL PASSIF (I+II+III)	32 117 128 139.68	21 887 901 482.79

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'etas financiers consolidés.

035

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0 0 0 2 3 4 0 1 0 0 8 6 3 5 8

Designation de l'entrepri SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité : PRODUCTION ELECTRONICS

Adresse : ZONE D'ACTIVITE BORDJ BOU ARRERIDJ

مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج
مركز الضرائب
مصلحة الاستقبال والاعلام
الوارد رقم 438 بتاريخ 29

Exercice du 01/01/2014 au 31/12/2014

COMPTES DE RESULTAT

DESIGNATION		N		N-1	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Vente de Marchandises		-	2 912 584 280.00	-	1 331 040 600.00
	Produits Fabriqués	-	44 834 532 705.45	-	42 591 888 499.00
Production vendue	Prestations de services	-	-	-	-
	Vente de travaux	-	-	-	-
Prduits Annexes		-	-	-	-
Rabais,remises,ristournes accordées		-	-	-	-
Chiffre d'affaire net des rabais remises et ristou		-	47 747 116 985.45	-	43 922 929 099.00
Production stockée ou destockée		-	1 832 108 615.72	-	1 078 800 494.15
Production immobilisée		-	-	-	-
Subvention d'exploitation		-	-	-	-
I. Production de l'exercice		-	49 579 225 601.17	-	45 001 729 593.15
Achats de marchandises vendues		2 861 376 447.20	-	1 130 543 571.28	-
Matières premières		39 234 936 482.17	-	38 813 475 589.62	-
Autres approvionnements		-	-	-	-
Variation des Stocks		-	2 403 000 479.71	-	1 946 301 393.28
Achat d'études et de prestations de services		-	-	-	-
Autres consommations		105 265 310.18	-	109 966 333.62	-
Rabais ristournes remises obtenues sur Achats		69 374.51	-	-	-
	Sous-traitance Générale	-	-	-	-
SERVICES	Location	73 145 000,00	-	15 029 000,00	-
	Entretiens reparation et maintenance	36 139 560,61	-	26 992 539,15	-
	Prime d'assurance	57 055 363,95	-	31 803 491,37	-
EXTERIEURS	Personnel exterieur à l'entreprise	-	-	-	-
	Rénumerations d'intermediaires et hono	19 190 753,46	-	9 891 263,30	-
	Publicité	412 364 032,76	-	278 261 187,26	-
	Deplacements missions et réception	30 081 856,03	-	26 406 510,77	-
Autres services		652 266 160.67	-	553 015 628.31	-
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services e		-	-	-	-
II-Consommations de l'exercice		41 078 889 861.83	-	39 049 083 721.40	-
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		-	8 500 335 739.34	-	5 952 645 871.75
Charges de personnel		2 553 219 519.40	-	1 947 719 454.19	-
Impôts et taxes et versements assimilés		961 996 736.54	-	836 880 739.32	-
IV-Excédent brut d'exploitation		-	4 985 119 483.40	-	3 168 045 678.24

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0 0 0 2 3 4 0 1 0 0 8 6 3 5 8

Designation de l'entrepri SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité : PRODUCTION ELECTRONICS

Adresse : ZONE D'ACTIVITE BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice du	01/01/2014	au	31/12/2014

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Autres produits opérationnels	-	128 789 645.19	-	313 822 793.46
Autres charges opérationnelles	64 224 006.45	-	48 891 995.84	-
Dotations aux amortissements	835 254 238.24	-	759 133 906.60	-
Provision	-	-	-	-
Pertes de valeur	-	-	-	-
Reprise sur pertes de valeur et provisions	-	-	-	-
V-Résultat opérationnel	-	4 214 430 883.90	-	2 673 842 569.26
Produits financiers	-	115 901 683.71	-	151 903 028.26
Charges financières	1 373 396 071.81	-	895 793 359.45	-
VI-Résultat financier	1 257 494 388.10	-	743 890 331.19	-
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	-	2 956 936 495.80	-	1 929 952 238.07
Eléments extraordinaires (produits)	-	-	-	-
Eléments extraordinaires (Charges)	-	-	-	-
VIII-Résultat extraordinaire	-	-	-	-
Impôts exigibles sur résultats	691 670 007.00	-	344 689 469.00	-
Impôts différés (variations) sur résultats ordinai	-	-	-	-
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE	-	2 265 266 488.80	-	1 585 262 769.07

(*) à detailler sur état annexe

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0 0 0 2 3 4 0 1 0 0 8 6 3 5 8

Designation de l'entreprise : SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité : PRODUCTION ELECTRONICS

Adresse : ZONE D'ACTIVITE BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice du	01/01/2014	au	31/12/2014

9/ Tableau de détermination du résultat fiscal :

I. Resultat comptable de l'exercice	Bénéfice	2 265 266 488
	Perte	-
II. Réintégrations		-
Charges des immeubles non affectées directement à l'exploitation		-
Quote - part des cadeaux publicitaires non déductible		-
Quote- part du sponsoring et parrainage non déductibles		35 307 541
Frais de réception non déductibles		-
Cotisations et dons non déductibles		-
Impôts et taxes non déductibles		-
Provisions non déductibles		-
Amortissements non déductibles		2 627 748
Quote - part des frais de recherche développement non déductibles		-
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		-
Impôts sur les bénéfices des sociétés	Impôt exigible sur le résultat	691 670 007
Impôts sur les bénéfices des sociétés	Impôt différé (variation)	-
Pertes de valeurs non déductibles		-
Amendes et pénalités		12 389 116
Les écarts de conversion des créances et dettes libellées en monnaies étrangères		-
Autres charges non déductibles *		-
	Total des réintégrations	741 994 412
III. Deductions		-
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf.art 173 du CIDTA)		-
Les produits et les plus valus de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM co		-
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expr		-
Amortissement liés aux opérations de crédit bail (bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		-
Complément d'amortissements		-
Autres déductions *		-
	Total des déductions	-
IV. Déficit anterieur (cf art 147 du CIDTA)		-
Déficit de l'année 20		-
Déficit de l'année 20		-
Déficit de l'année 20		-
Déficit de l'année 20		-
	Total des déficits antérieurs	-
Résultat fiscal (I+II-III-IV)	Bénéfice	3 007 260 900
	Déficit	-

(*) à detailler sur état annexe à joindre

الملحق رقم 02: الميزانية المالية والجبائية وجدول حساب النتائج لسنة 2015

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 1 0 0 8 6 3 5 8

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONIC'S

Activité: PRODUCTION ELECTRONICS

Adresse. ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice clos le 31/12/2015

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2015 Montants Bruts	2015 Amortissements Provisions et pertes de valeurs	2015 Net	2014 Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	3 689 356	357 363	3 331 993	
Immobilisations corporelles				
Terrains	1 028 933 500		1 028 933 500	1 022 933 500
Bâtiments	7 608 292 228	1 704 634 821	5 903 657 406	5 416 374 180
Autres immobilisations corporelles	5 474 996 064	3 026 341 230	2 448 654 833	2 217 979 768
Immobilisations en concession	508 700 848	90 396 203	418 304 645	433 431 786
Immobilisations encours	833 335 530		833 335 530	185 014 068
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et creances rattachees	1 888 018 000		1 888 018 000	1 870 968 972
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	2 674 608 073		2 674 608 073	787 545 481
Impôts différés actif				10 676 439
TOTAL ACTIF NON COURANT	20 020 573 602	4 821 729 619	15 198 843 983	11 944 924 197
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	15 550 519 477		15 550 519 477	12 262 460 714
Créances et emplois assimilés				
Clients	7 368 694 326		7 368 694 326	4 080 833 113
Autres débiteurs	1 115 713 257		1 115 713 257	1 238 958 678
Impôts et assimilés	1 037 206 267		1 037 206 267	1 104 502 553
Autres créances et emplois assimilés	153 271 533		153 271 533	15 054 182
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	1 366 268 558		1 366 268 558	1 470 394 699
TOTAL ACTIF COURANT	26 591 673 420		26 591 673 420	20 172 203 942
TOTAL GENERAL ACTIF	46 612 247 022	4 821 729 619	41 790 517 403	32 117 128 139

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 1 0 0 8 6 3 5 8

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONIC'S

Activité: PRODUCTION ELECTRONICS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice clos le 31/12/2015

BILAN (PASSIF)

	2015	2014
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 450 000 000	2 450 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	5 607 492 015	3 592 225 526
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	2 889 426 225	2 265 266 488
Autres capitaux propores - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	10 846 918 240	8 307 492 015
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	6 569 960 401	17 756 474 297
Impôts (différés et provisionnés)		74 112 457
Autres dettes non courantes	420 664 229	435 791 370
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	6 990 624 630	18 266 378 124
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	5 514 091 444	3 211 809 182
Impôts	432 899 199	948 918 384
Autres dettes	566 071 621	609 301 306
Trésorerie passif	17 439 912 266	773 229 126
TOTAL III	23 952 974 532	5 543 257 999
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	41 790 517 403	32 117 128 139

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d"états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 1 0 0 8 6 3 5 8

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONIC'S

Activité: PRODUCTION ELECTRONICS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج
مركز الضرائب برج بوعريريج
464
2016 أفريل 28

Exercice du 01/01/2015 au 31/12/2015

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2015 DEBIT (en Dinars)	2015 CREDIT (en Dinars)	2014 DEBIT (en Dinars)	2014 CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises			4 566 253 381		2 912 584 280
Production vendue	Produits fabriqués		68 232 605 354		44 834 532 705
	Prestations de services				
	Vente de travaux		577 792 589		
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			73 376 651 325		47 747 116 985
Production stockée ou déstockée			6 532 964 989		1 832 108 615
Production immobilisée			37 964 750		
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			79 947 581 066		49 579 225 601
Achats de marchandises vendues		4 137 606 317		2 861 376 447	
Matières premières		60 416 303 957		39 234 936 482	
Autres approvisionnements					
Variations des stocks		1 783 598 842			2 403 000 479
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		107 927 209		105 265 310	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats		3 140 059		69 374	
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations			73 145 000	
	Entretien, réparations et maintenance	39 470 530		36 139 560	
	Primes d'assurances	66 963 137		57 055 363	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	23 536 148		19 190 753	
	Publicité	728 536 474		412 364 032	
	Déplacements, missions et réceptions	41 147 665		30 081 856	
Autres services		1 232 185 457		652 266 160	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		68 580 415 800		41 078 889 861	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			11 367 165 265		8 500 335 739

/.. la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 1 0 0 8 6 3 5 8

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONIC'S

Activité: PRODUCTION ELECTRONICS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice du 01/01/2015 au 31/12/2015

COMPTE DE RESULTAT ../..

RUBRIQUES	2015		2014	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	3 034 594 750		2 553 219 519	
Impôts et taxes et versements assimilés	1 163 438 753		961 996 736	
IV-Excédent brut d'exploitation		7 169 131 762		4 985 119 483
Autres produits opérationnels		70 865 719		128 789 645
Autres charges opérationnelles	759 349 118		64 224 006	
Dotations aux amortissements	683 032 976		835 254 238	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		5 797 615 386		4 214 430 883
Produits financiers		245 150 034		115 901 683
Charges financières	2 363 065 652		1 373 396 071	
VI-Résultat financier	2 117 915 618		1 257 494 388	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		3 679 699 768		2 956 936 495
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	790 273 542		691 670 007	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 889 426 225		2 265 266 488

(*) A détailler sur état annexe à joindre

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 1 0 0 8 6 3 5 8

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONIC'S

Activité: PRODUCTION ELECTRONICS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice du 01/01/2015 au 31/12/2015

Condor Electronics Fab. - Com. SAV des Appareils Electroniques & Electroménagers R.C n° 02B 0[illegible]77 88344 00 225 Zone d'Activités - B.B.A.

9/ Tableau de détermination du résultat fiscal:

I. Résultat net de l'exercice (Compte de résultat)	Bénéfice	
	Perte	
II. Réintégrations		
Charges des immeubles non affectées directement à l'exploitation		2 105 000
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles		
Quote- part du sponsoring et parrainage non déductibles		28 349 816
Frais de réception non déductibles		
Cotisations et dons non déductibles		9 000 000
Impôts et taxes non déductibles		
Provisions non déductibles		
Amortissements non déductibles		2 250 508
Quote - part des frais de recherche développement non déductibles		
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf.art 27 de LFC2010)		
Impôts sur les bénéfices des sociétés	Impôts exigible sur résultat	790 273 542
	Impôts différé (variation)	
Pertes de valeurs non déductibles		
Amendes et pénalités		365 715 140
Autres réintégrations *		
	Total des réintégrations	1 197 694 008
III. Déductions		
Plus values sur cession d- éléments d- actif immobilisés (cf.art 173 du CIDTA)		
Les produits et les plus valus de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d- OPCVM cotées en bourse		
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf.art 147 bis du CIDTA)		
Amortissement liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Complément d- amortissements		
Autres déductions *		
	Total des déductions	
IV. Déficits antérieurs (à déduire) (cf.art 147 du CIDTA)		
Déficit de l'année 2011		
Déficit de l'année 2012		
Déficit de l'année 2013		
Déficit de l'année 2014		
	Total des déficits à déduire	
Résultat fiscal (I+II-III-IV)	Bénéfice	4 087 120 233
	Déficit	

(*) A détailler sur état annexe à joindre

الملحق رقم 03: الميزانية المالية والجبائية وجدول حساب النتائج لسنة 2016

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 1 0 0 8 6 3 5 8

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPARAILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Condor Electronics - spa
Fab. - Com. SAV des Appareils Electroniques & Electromenagers
R.C.N° 02 B 0462772 34/00
Zone d'Activités - Bordj-Bou-Arreridj

Exercice clos le 31/12/2016

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2016			2015
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	192 708 242	3 546 763	189 161 479	3 331 993
Immobilisations corporelles				
Terrains	1 028 933 500		1 028 933 500	1 028 933 500
Bâtiments	8 098 649 760	2 277 852 813	5 820 796 947	5 903 657 406
Autres immobilisations corporelles	6 523 447 655	3 148 953 405	3 374 494 249	2 448 654 833
Immobilisations en concession	508 700 848	105 523 344	403 177 504	418 304 645
Immobilisations encours	2 378 843 984		2 378 843 984	833 335 530
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	2 551 767 000		2 551 767 000	1 888 018 000
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	3 900 214 915		3 900 214 915	2 674 608 073
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	25 183 265 906	5 535 876 325	19 647 389 580	15 198 843 983
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	18 344 434 671		18 344 434 671	15 550 519 477
Créances et emplois assimilés				
Clients	10 695 411 104		10 695 411 104	7 368 694 326
Autres débiteurs	5 939 617 892		5 939 617 892	1 115 713 257
Impôts et assimilés	1 692 122 376		1 692 122 376	1 037 206 267
Autres créances et emplois assimilés				153 271 533
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	3 644 303 086		3 644 303 086	1 366 268 558
TOTAL ACTIF COURANT	40 315 889 132		40 315 889 132	26 591 673 420
TOTAL GENERAL ACTIF	65 499 155 039	5 535 876 325	59 963 278 713	41 790 517 403

مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج
مركز الضرائب
مصلحة الاستقبال والاعلام
الوارد في 30 أفريل 2017

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 1 0 0 8 6 3 5 8

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPARAILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Condor Electronics - spa
Fab. - Com.
SAV des Appareils Electroniques & Electroménagers
R.C. N° 02 B 0462772
34000
Zone d'Activités - Bordj-Bou-Arréridj

Exercice clos le 31/12/2016

BILAN (PASSIF)

	2016	2015
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 450 000 000	2 450 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	7 766 918 240	5 507 492 015
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	3 675 426 906	2 889 426 225
Autres capitaux propores - Report à nouveau	364 293 611	
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	14 256 638 758	10 846 918 240
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	3 624 613 002	6 569 960 401
Impôts (différés et provisionnés)	68 361 270	
Autres dettes non courantes	577 958 088	420 664 229
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	4 270 932 360	6 990 624 630
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	12 848 118 430	5 514 091 444
Impôts	1 497 957 347	432 899 199
Autres dettes	2 767 446 254	566 071 621
Trésorerie passif	24 322 185 561	17 439 912 266
TOTAL III	41 435 707 594	23 952 974 532
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	59 963 278 713	41 790 517 403

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 1 0 0 8 6 3 5 8

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPARAILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Condor Electronics - spa
Fab. - Com.
SAV des Appareils Electroniques & Electromenagers
N° 02 B 0462772 34 / 00
Zone d'Activités - Bordj-Bou-Arreridj

Exercice du 01/01/2016 au 31/12/2016

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2016 DEBIT (en Dinars)	2016 CREDIT (en Dinars)	2015 DEBIT (en Dinars)	2015 CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises			4 492 273 519		4 566 253 381
Production vendue	Produits fabriqués		82 777 533 133		68 232 605 354
	Prestations de services				
	Vente de travaux		1 630 273 477		577 792 589
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			88 900 080 130		73 376 651 325
Production stockée ou déstockée			1 752 006 284		6 532 964 989
Production immobilisée			40 072 845		37 964 750
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			90 692 159 260		79 947 581 066
Achats de marchandises vendues		4 189 495 521		4 137 606 317	
Matières premières		69 568 870 796		60 416 303 957	
Autres approvisionnements		268 523 081			
Variations des stocks				1 783 598 842	
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		124 036 002		107 927 209	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats			20 819 545	3 140 059	
Services extérieurs	Sous-traitance générale	416 567 401			
	Locations	457 771 344			
	Entretien, réparations et maintenance	107 174 770		39 470 530	
	Primes d'assurances	102 818 136		66 963 137	
	Personnel extérieur à l'entreprise	5 971 200			
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	68 021 030		23 536 148	
	Publicité	810 483 621		728 536 474	
	Déplacements, missions et réceptions	149 861 202		41 147 665	
Autres services		1 403 135 019		1 232 185 457	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		77 651 809 582		68 580 415 800	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			13 040 249 677		11 367 165 265

../...la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 1 0 0 8 6 3 5 8

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPARAILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice du | 01/01/2016 | au | 31/12/2016

Condor Electronics - spa
Fab. - Com.
SAV des Appareils Electroniques & Electroménagers
R.C. N° 02 B 0462772 34/00
Zone d'Activités - Bordj-Bou-Arreridj

9/ Tableau de détermination du résultat fiscal:

I. Résultat net de l'exercice (Compte de résultat)	Bénéfice	3 675 426 906
	Perte	
II. Réintégrations		
Charges des immeubles non affectées directement à l'exploitation		12 324 333
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles		3 285 779
Quote- part du sponsoring et parrainage non déductibles		189 325 465
Frais de réception non déductibles		
Cotisations et dons non déductibles		
Impôts et taxes non déductibles		
Provisions non déductibles		
Amortissements non déductibles		766 317
Quote - part des frais de recherche développement non déductibles		
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf.art 27 de LFC2010)		
Impôts sur les bénéfices des sociétés	Impôts exigible sur résultat	1 012 912 352
	Impôts différé (variation)	(-17 090 317)
Pertes de valeurs non déductibles		
Amendes et pénalités		314 121 159
Autres réintégrations *		89 949 039
	Total des réintégrations	1 605 594 130
III. Déductions		
Plus values sur cession d∞éléments d∞actif immobilisés (cf.art 173 du CIDTA)		
Les produits et les plus valus de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d∞OPCVM cotées en bourse		
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf.art 147 bis du CIDTA)		
Amortissement liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Complément d∞amortissements		
Autres déductions *		
	Total des déductions	
IV. Déficits antérieurs (à déduire) (cf.art 147 du CIDITA)		
Déficit de l'année 2012		
Déficit de l'année 2013		
Déficit de l'année 2014		
Déficit de l'année 2015		
	Total des déficits à déduire	
Résultat fiscal (I+II-III-IV)	Bénéfice	5 281 021 036
	Déficit	

(*) A détailler sur état annexe à joindre

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 1 0 0 8 6 3 5 8

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPARAILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Condor Electronics - spa
Fab. - Com.
SAV des Appareils
Electroniques &
Electromenagers
R.C. N°
02 B 0462772
34/00
Zone d'Activités - Bordj-Bou-Arreridj

Exercice du 01/01/2016 au 31/12/2016

COMPTE DE RESULTAT ../..

RUBRIQUES	2016		2015	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	3 811 489 275		3 034 594 750	
Impôts et taxes et versements assimilés	980 719 709		1 163 438 753	
IV-Excédent brut d'exploitation		8 248 040 692		7 169 131 762
Autres produits opérationnels		182 327 902		70 865 719
Autres charges opérationnelles	364 024 204		759 349 118	
Dotations aux amortissements	1 375 971 751		683 032 976	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		6 690 372 638		5 797 615 386
Produits financiers		197 107 854		245 150 034
Charges financières	2 216 231 552		2 363 065 652	
VI-Résultat financier	2 019 123 697		2 117 915 618	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		4 671 248 941		3 679 699 768
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	1 012 912 352		790 273 542	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire		17 090 317		
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		3 675 426 906		2 889 426 225

(*) A détailler sur état annexe à joindre

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
الملخص	I
قـــائـــمـــة المـــحـــتـــويـــات	II
قـــائـــمـــة الجداول	III
قـــائـــمـــة الأشكال	IV
قـــائـــمـــة الملاحق	V
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الأدبيات النظرية و الدراسات السابقة	
تمهيد	5
المبحث الأول: عموميات حول الضرائب	6
المطلب الأول: الضرائب وخصائصها	6
المطلب الثاني: المبادئ العامة للضريبة وأهدافها	7
المطلب الثالث:عموميات حول الضريبة على أرباح الشركات	12
المبحث الثاني: علاقة الهيكل المالي بالضريبة	16
المطلب الأول : مفهوم الهيكل المالي ومحدداته	16
المطلب الثاني: مكونات الهيكل المالي	19
المطلب الثالث : النظريات المفسرة للهيكل المالي	23
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	28
المطلب الأول: المذكرات باللغة العربية	28
المطلب الثاني: المقالات باللغة العربية	30
المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	31
خلاصة الفصل الأول:	32
الفصل الثاني: دراسة حالة لمؤسسة كوندور إلكترونيكس	
تمهيد	34
المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة كوندور CONDOR	35
المطلب الأول: مجال الدراسة الميدانية: شركة ذات أسهم كوندور (SPA CONDOR ELECTRONICS)	35

المطلب الثاني: البطاقة الفنية والهيكل التنظيمي لشركة كوندور	**35**
المطلب الثالث: عرض القوائم المالية لمؤسسة كوندور خلال السنوات 2014-2016	**38**
المبحث الثاني: تحليل الهيكل المالي وتأثير الضريبة على أرباح الشركات	**46**
المطلب الأول: تحليل الهيكل المالي لمؤسسة كوندور	**46**
المطلب الثاني: تأثير الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي لمؤسسة كوندور	**50**
خلاصة الفصل الثاني:	**55**
الخاتمة	**57**
قائمة المرجع	**60**
الملاحق	**63**
فهرس المحتويات	–